Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

المجلس النرويجي
للاجئين
NRC

مواجهة المستحيل:

حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في سوريا

المجلس النرويجي
للاجئين

المجلس النرويجي للاجئين منظمة إنسانية مستقلة تساعد الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار. يقدّم المجلس النرويجي للاجئين، في أوقات الأزمات على امتداد 40 دولة، مساعدات طارئة وطويلة الأجل لملايين الأشخاص كل عام. يروّج المجلس النرويجي للاجئين لحقوق النازحين ويدافع عنها محليًا ووطنيًا وعلى الساحة العالمية. يساعد برنامج نوركاب NORCAP، وهو برنامج خاص بالمجلس النرويجي للاجئين يُعنى بتعبئة الخبراء، في تحسين القدرة الدولية والمحلية على منع الأزمات والاستعداد لها والاستجابة لها والتعافي منها. يدير المجلس النرويجي للاجئين أيضًا مركز مراقبة النزوح الداخلي في جنيف، وهو رائد عالمي في إعداد التقارير ومناصرة النازحين داخل بلدانهم.

الكاتب: نعومي بيترسون

شكر وتقدير: إنّنا وبكل إخلاص نشكر كافة المشاركين والمُخبرين الرئيسيين الذين شاركونا قصصهم وتجاربهم ومطالعاتهم واقتراحاتهم. هذه قصصكم ونحن نعتزّ بها. جزيل الشكر لمراد ياغان، زين الحسين، وشيرين العبدالله على توليهم عملية جمع البيانات والترجمة. كل الشكر لريبيكا ليبتير ومارتن كلاتربوك وكاترين رينجيل على دعمهم ومراجعاتهم.

أُجريت الأبحاث اللازمة لهذا التقرير بدعم كبير من **الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون**.

تنويه: إنّ مضمون هذا المستند لا يعكس بالضرورة موقف الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

التصميم: إكسل سوفت للحلول الرقمية، الأردن

جميع الصور @ المجلس النرويجي للاجئين

صورة الغلاف: جدارية (تصوير: تينا أو حنا/المجلس النرويجي للاجئين)

صورة الغلاف الخلفي: تفكير في المستقبل (تصوير: بيت سيمارود/المجلس النرويجي للاجئين)

تاريخ النشر: 2024

جدول المحتويات

I. مقدمة **1**

أهمية ضمان حقوق النازحات في السكن والأرض والملكية في سوريا 3

II. ما الذي تواجهه النساء؟ **6**

الأدوار الجنسانية وديناميكيات القوة 7
النسب الأبوي والسلطة القبلية 10
الضغوط الأسرية 14
الشرف والعار والتضحية 18
الترهيب والعنف 21
تأثير النزاع والنزوح 22

III. ما الذي تريده النساء؟ **24**

أكثر من مجرد رفع الوعي 25
المطالبة بحقوقهن في السكن والأرض والملكية 26
تحديد كيفية المطالبة بحقوقهن في السكن والأرض والملكية أو الاعتراض عليها 28
محاسبة الرجال على نفاقهم وازدواجيتهم 31
الاختيار والقيمة العادلة والسيطرة 31

IV. ما الذي يناسب النساء؟ **33**

توصيات 34

أضرار الممتلكات في سوريا (تصوير: شربل قصيفي/المجلس النرويجي للاجئين)

مقدمة

اضطرت قديرة إلى الفرار من منزلها في سوريا منذ سنوات. توفي ثلاثة من أبنائها في النزاع، واعتقل ابنها الرابع في سوريا. لقد دُمر منزلها. حين تفكر في سوريا والخسائر التي لحقت بها، تشعر قديرة أنّها مدمّرة لكنها في الوقت نفسه عاقدة العزم. وفي حديثها مع نازحات أخريات حول حقوقهن في الملكية، قالت: «لقد أخذوا أولادي، وأخذوا منزلي، لكن أرضي حق لأحفادي. سأقاتل من أجل ذلك[1]».

تُحرم اللاجئات السوريات بشكل منهجي من حقوقهن في السكن والأرض والملكية. وفي مواجهة الصعوبات الشديدة، فإنّ الحاجة إلى تأمين حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في سوريا أمر ضروري. وهذا من شأنه أن يمكّن النساء من التحكّم بشكل أكبر في أوضاعهن. وبالنسبة للعديد من النساء، قد يخفف تأمين حقوقهن في الملكية في سوريا من معاناتهن الآن، أو يساعد في توفير مستقبل لهن. بعد أكثر من عقد من الزمان في المنفى، تبحث النساء النازحات عن حلول دائمة لنزوحهن. وبدون الاعتراف بحقوقهن في السكن والأرض والملكية، تُترك النساء السوريات وأسرهن دون أساسات تمكّنهن من إعادة بناء حياتهن.

«لقد أخذوا أولادي، وأخذوا بيتي،
لكن الأرض حق لأحفادي.
سأحارب من أجل هذه الغاية»

1 تمّ تغيير أسماء المشاركين جميعاً حفاظاً على سرية هويتهم.

إنّ حق المرأة في الملكية مكرس في القانون السوري. وعلى الرغم من ذلك، يلجأ أفراد الأسرة إلى «العادات» أو «التقاليد» للضغط على النساء للتخلي عن حقوقهن في الملكية لصالح الرجال. وكانت هذه المعايير الاجتماعية والثقافية القوية كافية لمنع العديد من النساء من محاولة المطالبة بحقوقهن في الملكية. والنساء اللواتي يحاولن المطالبة بحقوقهن يتعرضن لخطر الحرمان من دعم الأسرة، والنبذ الاجتماعي، والعنف، وحتى الموت. ومع ذلك، فإنّ تجربة الحرب والنزوح تعني أن الرجال والنساء اضطروا إلى التكيف مع المعايير الجنسانية. فقد تحملت العديد من النساء مسؤوليات مالية عن أسرهن في النزوح، في حين تم استبعادهن من الممتلكات التي يحق لهن الحصول عليها في سوريا. وقد تم تعطيل الأدوار التقليدية للرجال والنساء، ويريد البعض المزيد من التغيير. تقول يورا، وهي لاجئة سورية فرت إلى الأردن، باختصار: «حقوق الملكية مهمة جدًا للنساء، ونحن نواجه الظلم».

وقد أجرى المجلس النرويجي للاجئين وغيره من الجهات الفاعلة بحثًا مكثفًا حول قانون السكن والأرض والملكية والحواجز التشغيلية في سوريا[2]. وقد كشف هذا البحث أن أربعة في المائة فقط من اللاجئات اللاتي تمت مقابلتهن في الأردن ولبنان لديهن ممتلكات مسجلة باسمهن في سوريا.[3] ومع ذلك، لا يُعرف الكثير عن العوامل الاجتماعية والثقافية وديناميكيات القوة داخل الأسر والعائلات الممتدة والمجتمع الأوسع التي تحيط بحرمان المرأة من حقوق الملكية. وبدون فهم العوامل التي تحرك سلوك النساء وأفراد أسرهن، من الممكن أن ينتهي الدعم الإنساني من دون تحقيق الهدف منه أو قد يتسبّب بأضرار حتى. أمّا، من خلال فهم القيود الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تطلعات المرأة، بعمق، فيمكن للجهات الفاعلة الإنسانية تمكين النساء من تحديد الخيارات الأكثر ملاءمة وفعالية لحماية حقوقهن.

«حقوق الملكية مهمة جدًا للنساء، ونحن نواجه الظلم»

صالون داليا (تصوير: طارق مناديلي/المجلس النرويجي للاجئين)

تكشف دراسة المجلس النرويجي للاجئين الأسباب الكامنة وراء العادات التمييزية، تطورها والعواقب الناتجة عنها، بالنسبة لحقوق المرأة اليوم. كما تنظر الدراسة في تطور الأدوار الجنسانية التقليدية في خلال النزاع والنظر، مسلّطة الضوء على الرغبة المتواصلة في تطوير المفاهيم الاجتماعية الثقافية، وتحديد نقاط الدخول المحتملة لتقديم الدعم في هذا الإطار.

2 على سبيل المثال، يرجى الاطلاع على، المجلس النرويجي للاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «قصص نساء سوريات، عائلتهن وملكيتهن» (2022) https://www.nrc.no/resources/brochures/stories-of-syrian-women-their-family- and-property/. المجلس النرويجي للاجئين، «الهوية القانونية وحقوق اللاجئين السوريين في السكن والأرض والملكية في سوريا من منظار الحلول الدائمة: التحديات والفرص» (2021).

3 المجلس النرويجي للاجئين، بحث حول حق اللاجئين السوريين في السكن والارض والمستندات المدنية، مجموعة بيانات المشروع (2016).

نساء سوريات في مخيم الزعتري (تصوير: تينا أبو حنا/المجلس النرويجي للاجئين)

المنهجية

تستند هذه الدراسة إلى بيانات نوعية تمّ جمعها من خلال مقابلات شبه منظمة ومناقشات جماعية مركزة مع لاجئين سوريين. وقد أجريت هذه المقابلات من شهر كانون الأول 2023 إلى شهر شباط 2024 في عمان والمفرق وإربد (الأردن). بالإضافة إلى ذلك، أجريت العديد من المقابلات عبر الإنترنت مع مخبرين رئيسيين من النساء السوريات، بمن فيهم محاميتان.

وفي المجموع، أجريت 16 مقابلة مع نساء سوريات (13) ورجال (3)، إلى جانب 10 مناقشات جماعية مركزة مع نساء سوريات (7) ورجال (3). مثّل المشاركون عينة مقطعية من مجتمع اللاجئين السوريين، بما في ذلك أشخاص من مختلف الأوضاع الاجتماعية والسن ومستويات التعليم.

وبما يعكس التركيبة السكانية لغالبية اللاجئين السوريين في الأردن، فإن معظم المشاركين في المناقشات الجماعية المركزة جاءوا في الأصل من درعا وحمص ودمشق وحلب. وشملت الاعتبارات الأخلاقية وتلك المرتبطة بجودة البيانات عدم الكشف عن الهوية، والطوعية لجهة المشاركة، والموافقة المستنيرة، واستخدام ميسرين موثوق بهم.

تم تغيير جميع الأسماء في هذا التقرير للحفاظ على سرية هويات المشاركين. وقد دُعمت عملية تثليث البيانات من خلال مراقبة نتائج المجلس النرويجي للاجئين، والمقابلات الجماعية الثلاث التي أجريت مع موظفي المجلس النرويجي للاجئين في الأردن، والبحوث والبرامج السابقة للمجلس النرويجي للاجئين. وتم تحليل البيانات باستخدام نهج التحليل الموضوعي.

أهمية ضمان حقوق النازحات في السكن والأرض والملكية في سوريا

في العام 2024، هناك أكثر من خمس ملايين لاجىء سوري في المنطقة. يستضيف الأردن ما يقارب 639000 منهم[4]. وبعد 14 عاماً على الأزمة السورية، هزّت سلسة من التخفيضات التي طالت المساعدات نتيجة «أزمة التمويل غير المسبوقة» اللاجئين في المنطقة[5].

4 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوابة بيانات الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، https://data.unhcr.org/en situations/syria، تم تسجيل آخر دخول في آذار 2024.

5 برنامج الأغذية العالمي، "أزمة التمويل تجبر برنامج الأغذية العالمي على تقليص مساعداته الغذائية للاجئين في الأردن"، 14 تموز 2023، https://www.wfp.org/news/funding-crunch-forces-wfp-scale-back-food-assistance-refugees-jordan.

بالإضافة إلى التأثير غير المتناسب للصدمات العالمية على اللاجئين، بما في ذلك الوباء وأزمة غلاء المعيشة وارتفاع معدّلات التضخم، فإنّ العديد من اللاجئين السوريين غير قادرين على تلبية احتياجاتهم. تتعلق التحديات الثلاثة الأولى التي أفاد اللاجئون بمواجهتها في عام 2023 على المستوى الإقليمي كلها بنقص الإمكانيات المالية[6].

يلجأ اللاجئون بشكل متزايد إلى استراتيجيات مواجهة سلبية مثل إخراج الأطفال من المدرسة من أجل العمل، زيادة الديون، والزواج المبكر، والحد من استهلاك الغذاء[7]. أفادت 92 في المائة من اللاجئات السوريات في الأردن أنهن يعانين من الفقر[8]. بالنسبة لبعض النساء، فإن تأمين حقوقهن في الملكية في سوريا يمكن أن يساهم في إيجاد حلول دائمة، من خلال تخفيف التحديات التي يواجهنها خلال النزوح، أو عبر تأمين أساسات للعودة المحتملة.

سلّطت العديد من النساء في المناقشات الجماعية المركّزة الضوء على أهمية حقوقهن في الملكية. قالت إحدى النساء إنّ الملكية تعتبر: «أصلًا وضمانًا – ويمكن أن تؤمّن مستقبلنا ... يمكن أن تكون بمثابة مصدر دخل. إذا احتاجت المرأة إلى المال، فيمكنها بيع الملكية». وأعربت مشاركة أخرى عن رغبتها في الحصول على حصة من ممتلكات العائلة في سوريا نقدًا، لأن «وضعنا الحالي في الأردن صعب للغاية، ونحن بحاجة إلى الوفاء بمسؤولياتنا وتكاليفنا الأساسية».

رفاه تريد بيتاً في سوريا لتعود إليه

فرّت رفاه من درعا إلى الأردن في عام 2013. وهي الآن أرملة ولديها ولدان ترعاهما. وترغب في العودة إلى سوريا يومًا ما. تدرك رفاه أنها تستحق أن ترث جزءًا من الممتلكات الزوجية في سوريا، إلى جانب أقارب زوجها. ومع ذلك، تقول: «أخشى أن يستغلوا غيابي ويستولوا على كل الممتلكات». وقالت رفاه إنّ تأمين حقوقها في الملكية سيكون بمثابة «ضمان لها ... إذا تحسن الوضع، فسيكون لدينا مكان نعود إليه.

وقال محمد، وهو وسيط قروي يبلغ من العمر 71 عامًا من درعا، إن حقوق الملكية يمكن أن توفر للمرأة الأمن، «خاصة إذا كانت مطلقة أو منفصلة ولديها أطفال». وبالمثل، قال حامد، وهو رجل يبلغ من العمر 63 عامًا من دمشق ويعيش في الأردن منذ 11 عامًا، إن حقوق الملكية في سوريا «مهمة جدًا بالنسبة للنساء، لأنهن لا يملكن أي شيء في الأردن.

إذا عادت في المستقبل، فسوف يكون لديها أصول تجعلها واثقة أكثر من عودتها». وقال حامد إن زوجته لها حق في أن ترث في الممتلكات، «لكنها لا تستطيع الذهاب إلى سوريا للمطالبة بها، على الرغم من أنها تحاول ذلك منذ خمس سنوات. لقد حاولت بمساعدة أكثر من محامٍ ولكن لم تسفر عن نتائج حتى الآن».

6 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المسح الإقليمي الثامن حول تصورات اللاجئين السوريين ونواياهم بشأن العودة إلى سوريا، مايو 2023، https://data.unhcr.org/en/documents/details/100851.

7 هيئة الأمم المتحدة للمرأة "كشف الحقائق الجنسانية في سياق النزوح: وضع اللاجئات السوريات في الأردن" (2018)، https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2018/12/unpacking-gendered-realities-in-displacement.

8 جينيفر هارتمان وآخرون، "التمييز العنصري المتصور والفقر بين اللاجئات السوريات في الأردن"، اللجوء: مجلة كندا للاجئين، 39:2 (2023).

العودة إلى سوريا في المستقبل القريب ليست خيارًا أمام معظم اللاجئين. في عام 2023، خطط 0.8 في المائة فقط من اللاجئين السوريين في الأردن للعودة إلى سوريا في الأشهر الـ 12 المقبلة. ومع ذلك، عبّر 65 في المائة عن نيّتهم إجمالاً بالعودة (38 في المائة يخططون للعودة في غضون 5 سنوات). وعلى المستوى الإقليمي، كان الحصول على السكن هو العامل الرابع الأكثر أهمية فيما يتعلق بالتفكير في العودة، وهو ما أبرزته المشاركات في هذه الدراسة[9]. وكما قالت إحدى النساء: «الآن هو الوقت المناسب لحماية حقوقك. عندما ترغبين في العودة إلى سوريا لاحقًا، سيكون الأوان قد فات».

كما ربطت النساء حقوق السكن والأرض والملكية برفاهية الأجيال القادمة، قائلة إن الحصول على هذه الحقوق «يوفر الاستقرار والأمان للمرأة وأطفالها». وقالت إحدى النساء إنه سواء كان ميراث الملكية من الزوج أو الأب «يجب على المرأة تسجيل ملكيتها للحفاظ على حقوقها وحقوق أطفالها». وأضافت أخرى: «عندما أعود إلى سوريا، أحتاج إلى مكان أعيش فيه مع عائلتي». «عندما أعود إلى سوريا، أحتاج إلى مكان أعيش فيه مع عائلتي».

«حين أعود إلى سوريا، سأحتاج بيتاً أعيش فيه مع عائلتي».

حقوق السكن والأرض والملكية في سوريا

تتعلق حقوق السكن والأرض والملكية بالحصول على منزل من دون الخوف من التعرّض للإخلاء القسري وعلى مكان يوفر المأوى والأمان والقدرة على تأمين سبل العيش. وتتجسد حقوق السكن والأرض والملكية في العديد من صكوك حقوق الإنسان الدولية، والقانون الوطني في سوريا، بما في ذلك دستور الجمهورية العربية السورية[10].

يشمل مفهوم السكن والأرض والملكية الطيف الكامل لحقوق الملكية، بما في ذلك تلك التي يحكمها القانون الوضعي، أو القواعد العرفية أو الأنظمة القانونية القائمة على الدين[11]. كما يشمل السكن والأرض والملكية الحق في أمن الحيازة. وهناك مجموعة واسعة من ترتيبات الحيازة، بما في ذلك الإسكان الطارئ، والاستئجار، والإشغال غير الرسمي، والتملك. وينصب التركيز الأساسي لهذا التقرير على الملكية - في أشكالها المختلفة الممكنة داخل النظام القانوني السوري[12].

وذلك لأن المشاركين شاركوا في أن ملكية المسكن هي الأكثر شيوعًا بين الأسر السورية. كما شاركوا في كيفية ارتباط الملكية بالهوية الأسرية، والأهمية الثقافية، والشعور بالإرث - وخاصة بالنسبة للممتلكات التي يتم الاحتفاظ بها لأجيال عديدة. وأفاد العديد من المشاركين بأن لديهم حقوقًا حالية أو مستقبلية لملكية العقارات من خلال الميراث.

وكما قالت إحدى السيدات: «من المعروف في سوريا أن كل ما ترثه من والدك فهو ملك لك ولإخوتك وأخواتك». وفي الأردن، كان امتلاك العقارات يتناقض مع الإيجار. وكما قالت إحدى السيدات: «لقد اعتدنا على امتلاك منازلنا، ولم نلجأ قط إلى الإيجار».

9 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2023).

10 يرجى الاطلاع على سبيل المثال، هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ مفوضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، "إدراك حقوق المرأة في الأرض والموارد الإنتاجية الأخرى" (2013). https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/RealizingWomens RightstoLand.pdf.

11 المجلس النرويجي للاجئين، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "أمن الحيازة في سياق العمليات الإنسانية المرتبطة بالمأوى" (2014)، https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/security-of-tenure---in-humanitarian-shelter-operations.pdf.

12 على سبيل المثال، تشمل هذه الفئات الأراضي المنصوص عليها في القانون المدني السوري لعام 1949، مثل الأراضي الملكية، والأميرية، والمتروكة المسجلة، والمتروكة المهمة، والخالية المباحة.

الاستجابة للطوارئ (تصوير: طارق مناديلي/المجلس النرويجي للاجئين)

ما الذي تواجهه النساء؟

تواجه النساء مجموعة من العوائق الهائلة التي تقف بينهن وبين حقوقهن في امتلاك الملكية والسيطرة عليها. ومن أقوى هذه العوائق المعايير الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالجنس والأرض. ففي العديد من السياقات على مستوى العالم، تُستخدم المعايير النابعة من القانون العرفي والدين والديناميكيات الاجتماعية والثقافية لحرمان النساء من حقوقهن في الأرض[13]. وتساهم هذه المعايير بشكل كبير في الفجوات الواسعة بين الجنسين في ما يتعلق بالوصول إلى الممتلكات وإدارتها وامتلاكها[14].

على الرغم من ترسيخ حقوق المرأة في الملكية في القانون السوري، فإن العديد من العائلات تتمسك بالعادات - بما في ذلك من خلال التهديد والعنف - التي تبقي الرجال كمالكين ومديرين للممتلكات. وفي حين تطورت هذه المعايير في العصور السابقة، إلا أنها لا تزال تؤثر على سلوكيات الناس وآرائهم.

ومع ذلك، تغيرت المعايير الجنسانية المتعلقة بالرجال والنساء السوريين خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية من النزاع والنزوح. وفي حين أدى النزاع إلى زيادة العوائق التشغيلية التي تحول دون تأمين حقوق الملكية، فقد تم كسر بعض الجدران التي تبقي النساء في الظلام بشأن حقوقهن.

13 يرجى الاطلاع على سبيل المثال، هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ مفوضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، "إدراك حقوق المرأة في الأرض والموارد الإنتاجية الأخرى" (2013). https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/RealizingWomensRightstoLand.pdf.

14 فانيا سلافشيفكا وآخرون. "ما وراء الملكية: حقوق النساء والرجال في الHarض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، دراسات التنمية في أكسفورد 49 (1)(2021).

الأدوار الجنسانية وديناميكيات القوة

غالبًا ما يتم تحديد حقوق الملكية من خلال الوضع الاجتماعي وديناميكيات القوة داخل المجتمع. في الثقافة الأبوية، تميل المعايير المجتمعية إلى التقليل من حقوق المرأة لصالح العادات التي تعزز وضع السلطة والثروة في أيدي الرجال[15].

يبرر هذا الأمر الأدوار المحدّدة مسبقاً لكل من الرجال والنساء. غالبًا ما يتم تقديم هذه العادات على أنها غير قابلة للتغيير، وبالتالي يصعب الطعن فيها[16]. هذه ظاهرة موجودة في العديد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وكما أشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة:

> ***«إن الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالأرض والموارد الإنتاجية الأخرى مرتبطة بافتراضات مفادها أن الرجال، بصفتهم أرباب الأسر، هم من يسيطرون ويديرون الأراضي - مما يعكس ضمناً أفكاراً مفادها أن النساء غير قادرات على إدارة الموارد الإنتاجية مثل الأرض بشكل فعال، وإذا ما أُعطيت هذه الموارد للنساء، فإنّها ستُمنح «لعائلة أخرى» في حال الزواج أو الطلاق أو وفاة (الرجل)، كما أنّ الرجال معنيون بتوفير الأمن المالي للنساء».[17]***

وعكست إحدى المشاركات السوريات هذا بوضوح في ملاحظتها:

> ***«في المجتمع السوري ... يُنظر إلى النساء على أنهن ضعيفات وغير قادرات على الإنتاج – إذا وُضعت الملكية تحت إدارة المرأة، فسوف تخسرها... لذا يُقال إن المرأة يجب أن تتنازل عن السلطة للذكور من أفراد الأسرة – حتى لو كانت المرأة قد ساهمت بالمال أو من خلال جهودها في الوصول إلى الملكية».***

الحياة العائلية (تصوير: بيت سيمارود/المجلس النرويجي للاجئين)

واتفق العديد من المشاركين الذكور في هذه الدراسة مع هذه الأدوار المتحيزة بين الجنسين. وقال أحدهم: «الرجال أكثر قدرة على التعامل مع الممتلكات – ومن المعتاد أن يأخذ الرجال حقوق النساء». واقترحت إحدى المشاركات في المناقشات الجماعية المركّزة أنّ هذا الأمر مرتبط بتسجيل الأراضي قانونيًا بأسماء الرجال فقط.

ولكن كما قالت إحدى النساء: «هذا يسبب صعوبات للنساء لجهة الاستقلالية، والحصول على حقوق الملكية، والمشاركة في عملية صنع القرار لإدارة الممتلكات.» كما تسبّب ذلك في عدد لا يحصى من المشكلات للنساء اللواتي يخوضون حياتهم بعد وفاة أفراد الأسرة الذكور أثناء الحرب.

«يقال إنّ النساء يجب أن يتنازلن عن السلطة
لأفراد الأسرة الذكور، بما في ذلك الحق في الملكية».

15 للاطلاع بشكل عام على عمل النظام الأبوي داخل الأسرة والمجتمع، يرجى الاطلاع على كيلكر وكريسناراج، "النساء والسلطة والأرض في آسيا" (2013).

16 ديبورا إيسر (محررة) "العدالة العرفية وسيادة القانون في المجتمعات التي مزقتها الحرب" معهد الولايات المتحدة للسلام (2011).

17 هيئة الأمم المتحدة للمرأة/مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2013.

شهور الشتاء، الأردن (تصوير: تينا أبو حنا/المجلس النرويجي للاجئين)

غير قادرة على إثبات ملكية المنزل الذي اشترته

اشترت يسرا منزلًا في سوريا بأموالها الخاصة قبل الأزمة. كانت هذه الخطوة غير عادية، لكنها شعرت بقوة تجاهها. ومع ذلك، بسبب الأعراف الاجتماعية، تعرضت لضغوط لتسجيل زوجها كمالك قانوني للمنزل.

أثناء النزاع، اختفى زوجها. تعرف يسرا أنّه مات، لكنها لا تستطيع إثبات ذلك قانونيًا. وهي ترغب بشدّة في بيع المنزل للمساعدة في تكاليف المعيشة المرتفعة، لكن حقيقة أنّ العقار باسم زوجها تسببت في تعقيدات هائلة. بما أنّ يسرا لديها ابنة واحدة، وليس لديها ابناً، فبموجب القانون السوري، يحق لأقارب زوجها، أن يرثوا جزءًا من الممتلكات.

ويحاول أعمام زوجها منعها من بيعه أو إدارته، قائلين إنها لا تتمتع بأي حقوق. ولن تتمكن من إثبات وفاة زوجها لمدة أربع سنوات - وهي الفترة الزمنية التي يمكن بعدها إعلان وفاة الأشخاص المفقودين. وعندها فقط ستتمكن من محاولة المطالبة بحصتها من منزلها.

اعتمد الرجال على مفهوم متحيز على أساس الجنس مفاده أنهم مسؤولون وحدهم عن الشؤون المالية للأسرة و»رعاية» النساء، لتفسير سبب عدم حصول النساء على حقوق الملكية[18]. ومع ذلك، فإنّ تجربة النزوح والصعوبات الاقتصادية الكبيرة تحدّت التقسيم الصارم للأدوار. فالكثير من النساء النازحات، بما في ذلك النساء العازبات، لديهن الآن مسؤوليات مالية أكبر ويشاركن في اتخاذ القرارات في الأسرة[19]. وقد عبرت امرأة سورية عاملة عن ذلك على هذا النحو:

> ***«كانت رعاية الأسرة وظيفة الرجل وحده- فهو يتخذ كافة القرارات. لذا كان يقول «أنا آخذ راتب زوجتي، وأضعه في جيبي لأنني أعتني بها» ... ولكن الآن، وبسبب «الأزمة»، تتحمل النساء المزيد من المسؤوليات ... وبالتالي، لديها إلى حد معين القدرة على التعبير، واتخاذ القرارات بشأن المال. ... «لدينا دخل في أيدينا، ويمكننا التحكم في شيء ما».***

18 يمكن القول إن هذا المفهوم مدعوم في القانون السوري، ويستند إلى تفسيرات الشريعة الإسلامية. على سبيل المثال، بموجب المادة 75 من قانون الأحوال الشخصية السوري، يلتزم الزوج قانونًا بـ "النفقة المالية" تجاه زوجته أثناء الزواج (النفقة).

19 كير، "أدوار النساء اللاجئات السوريات: كيف أثر النزاع على دور المرأة داخل أسرتها ومجتمعها (سلبًا وإيجابًا) وداخل المجتمعات المضيفة للاجئين في لبنان والأردن وتركيا" (2020)؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "كشف الحقائق الجنسانية في سياق النزوح: وضع اللاجئات السوريات في الأردن" (2018).

قوانين الإرث والأعراف السورية

كغيرها من البلدان في جميع أنحاء العالم، لدى سوريا أنظمة قانونية ومعايير متعددة تتداخل وتؤثر على بعضها البعض، وهذا ما يُعرف بالتعددية القانونية. وهي تشمل الأنظمة العرفية، التي تطورت على مدى قرون عديدة غالبًا على أساس الاحتياجات الرعوية والقبلية؛ وأنظمة الدولة المتطورة المتعددة وأنظمة السلطة الفعلية، فضلاً عن الشريعة وغيرها من القوانين ذات الأساس الديني.

يكرس قانون الأحوال الشخصية (1953) في الجمهورية العربية السورية حقوق المرأة في الميراث. بالنسبة للأسر المسلمة، وفقًا للشريعة الإسلامية، يحق للبنات الحصول على نصف نصيب الذكور من الميراث. يمكن التنازل عن هذا الحق (التخارج). كما أنّ حق المرأة في المهر والنفقة المالية (النفقة) قبل الزواج وأثناءه وبعده مكرس في القانون أيضاً.

ومع ذلك، فإن المعايير العرفية السائدة تستند بشكل أوثق إلى القرابة الأبوية. في أنظمة الميراث الأبوية - وهي الأكثر انتشارًا على مستوى العالم - تنتقل الملكية والنسب من خلال الخط الذكوري، وأحيانًا من خلال الذكر الأول فقط. لذا، في حين يحق للنساء الحصول على الميراث في قانون الدولة، إلا أنه في الممارسة العملية، غالبًا ما يتم التنازل عن مثل هذه المطالبات أو رفضها لصالح العادات الأبوية التقليدية. تحدث هذه الظاهرة ليس فقط داخل سوريا ولكن في العديد من البلدان، مما يؤدي إلى عدم مساواة شديدة في حقوق الملكية للنساء على مستوى العالم[20].

عائلة سورية في الأردن (تصوير: تينا أبو حنا/المجلس النرويجي للاجئين)

20 40% من بلدان العالم لا تزال تقيد حقوق المرأة في الملكية وفق القانون الرسمي/التشريعي: مجموعة البنك الدولي، "تقرير المرأة والأعمال والقانون 2024، https://wbl.worldbank.org/en/reports.

النسب الأبوي والسلطة القبلية

إنّ العديد من الديناميات الجنسانية الموضحة أعلاه مرتبطة بتاريخ القرابة الأبوية. فقد تطورت الأنظمة الأبوية في العديد من الأماكن في جميع أنحاء العالم، قبل فترة طويلة من ظهور الدولة حين كانت الهياكل القبلية تقدّم الأمن والحكم والهوية[21]. وكان للنظام الأبوي، الذي تداخل مع المفاهيم الاستعمارية للأراضي الرسمية الخاصة، عواقب ضارة على حقوق المرأة. على سبيل المثال، شكّلت المعايير التي تسعى إلى حماية الأراضي القبلية من الانتقال لـ «الغرباء» مبررًا للتمييز ضد ميراث النساء كبنات وزوجات ومطلقات وأرامل[22].

بعد حوالي 100 عام من قيام الدولة في سوريا، لا تزال العديد من هذه التأثيرات قائمة. وكما عبّرت إحدى المشاركات: «الأمور مختلفة عن الأوقات الماضية، لكن المنافسة بين القبائل - وخاصة في المناطق/ العائلات الريفية- لا تزال الأسر تتأثر بها بشدة». وعبّر العديد من المشاركين أنه إذا اشتدّت النزاعات على الأراضي في منطقتهم، فسيتم حلها من قبل زعماء القبائل.

كل ما أريد فعله هو العودة إلى سوريا (تصوير: وزارة التنمية الدولية)

وبما أنّ هذه المعايير التمييزية والتقليدية من شأنها الحفاظ على قدرة الرجال على الوصول إلى الأراضي والسلطة، فمن الصعب على النساء تحدّيها. وهي معقدة بشكل خاص لأن هذا النمط الجماعي من السلوك مترابط، ويشمل مجموعة من الجهات الفاعلة، ولكل منها مصالحها ودوافعها الخاصة: المرأة، وزوجها، وإخوتها، وأبوها، وأمها، وحماتها، وأقاربها، وأطراف ثالثة مؤثرة مثل الزعماء الدينيين والقبليين، وأعضاء القبائل.

21 أليس إيفانز، "الفخ الأبوي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مركز بروكنجز (2022)، https://www.brookings.edu/articles/the-middle-east-and-north-africas-patrilineal-trap.

22 فوستين كالابامو، "نحو حقوق متساوية في الإرث في بوتسوانا: حالة تلوكواينج"، التنمية في جنوب أفريقيا 26:2 (2009).

التوعية بالحقوق (تصوير: تينا أبو حنا/المجلس النرويجي للاجئين)

وفي حين أنّ درجة الالتزام بالمعايير الأبوية متفاوتة في جميع أنحاء سوريا اليوم، إلا أنها كانت واضحة في كثير من الأحيان في كلام المشاركين عن الأرض. على سبيل المثال، قال المشاركون الذكور أنه إذا تزوجت المرأة من ابن عمها (أي من نفس البنية القبلية أو العائلية الممتدة) فإن أسرتها من المرجح أن تسمح لها بالميراث، مقارنة بما إذا كان زوجها «غريبًا» - ليس من نفس القبيلة.

وعبّرت إحدى المشاركات كيف يمكن للأسر أن تشعر بالقلق من أن «الأنسباء» قد يصبحون مالكين مشتركين في منزل الأسرة أو الأرض الزراعية ... ولهذا السبب تجد النساء أنفسهن مضطرات للتنازل عن حقوقهن في الملكية لآبائهن وإخوتهن».

«إنّ النساء أنفسهن مجبرات على التنازل عن حقوقهن الخاصة، لصالح الآباء والإخوة.»

ويمكن تفسير ذلك جزئياً من خلال حقيقة مفادها أنه في المجتمع الأبوي، إذا ورثت الأنثى، يُنظر إلى الامر كما لو أنّ الملكية ستنتقل فعلياً من خلال المرأة، إلى سيطرة زوجها[23]. وأكدت سارة، وهي محامية سورية، هذا الأمر قائلة إنه حتى إذا طالبت المرأة المتزوجة بحقوقها في الملكية «فإنها لا تذهب بالضرورة إليها مباشرة، بل إلى زوجها وعائلة زوجها».

ويستمر هذا الأمر بسبب ديناميكيات القوة داخل الأسرة. فإذا ورثت المرأة أرضاً، يُنظر إليها على أنها انتقلت فعلياً إلى زوجها، وبالتالي تضيع من عائلتها. وهذا يعني أن عائلة المرأة وقبيلتها أصبحت أضعف وأقل قوة في الممتلكات والثروة، في حين استفادت عائلة الزوج.

23 للاطلاع على المزيد من التحليلات، يرجى الاطلاع على دومان بهرمي "الحفاظ عليها ضمن نطاق العائلة: إرث الأنثى، في الزواج، ووضع النساء" مجلة التنمية الإقتصادية 153:3 (2021).

مخيم بردرش للاجئين السوريين، العراق (تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين)

الأمن الحيازي والتمييز بين الجنسين

الأمن الحيازي هو التأكّد من أنّ حقوق الشخص في السكن والأرض والملكية سيتم الاعتراف بها من قبل الآخرين وحمايتها، بما في ذلك ضد الإخلاء القسري والمضايقات وغيرها من التهديدات[24]. ويشمل الأمن الحيازي القدرة على ممارسة حقوق الحيازة - مثل استخدام وإدارة و/ أو نقل الأصول - والشعور بالثقة في أنّهم سوف يكونون قادرين على الحصول على الفوائد المستمدة من تلك الحقوق[25].

لا يتحقق ذلك تلقائيًا بمجرد تسجيل اسم الشخص على وثيقة ملكية رسمية، على الرغم من أن ذلك يساعد بشكل كبير في بعض الحالات[26]. بموجب القانون الدولي، لا ينبغي أن يخضع التمتع بالحق في الأمن الحيازي لأي شكل من أشكال التمييز[27]. فيما يتعلق بالمعايير العرفية التمييزية، تنص اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة 5 (أ) على أنّ الدول الأطراف يجب أن:

> ***«تعدّل القواعد الاجتماعية والثقافية التي يخضع لها سلوك الرجل والمرأة، بهدف القضاء على التحيزات والأعراف وكافة الممارسات الأخرى التي تقوم على فكرة تفوق جنس على آخر أو دونية جنس تجاه الآخر أو على الأدوار التي يتم تحديدها للرجال والنساء.»***

تجاهل قانون الشريعة الإسلامية يحرم ريّا ووالدتها من الميراث

طلبت والدة ريا من والدها نصيبها من ممتلكات الأسرة. لكنه رفض. وبدلاً من ذلك، نقل الملكية إلى ابنه عن طريق الهبة القانونية بينما كان لا يزال على قيد الحياة. بهذه الطريقة، تجنب الاضطرار إلى اتباع قوانين الميراث القائمة على الشريعة الإسلامية والتي تمنح البنات الحق في حصة. وهذا يعني أيضًا أن ريا ليس لديها فرصة للمطالبة بأي من حصة والدتها.

24 المجلس النرويجي للاجئين "تأمين حيازة الاراضي في سياق اللجوء" (2016).

25 لمزيد من المعلومات حول "مجموعة حقوق" للاستخدام، للتصرف والنقل، أنظر مارغريت هولاند وآخرين. "أمن حيازة الأراضي والتنمية المستدامة، سبرينجر (2022).

26 سي دوس، سي و آر مينزين- ديك، "أمن حيازة أراضي النساء: إطار عمل مفاهيمي"، (2018).

27 المادة 26، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 15، 16، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. لمزيد من التحليلات، يرجى الاطلاع على المجلس النرويجي للاجئين، "الحياة يمكن أن تتغير: تأمين حقوق السكن والأراضي والملكية للنساء النازحات" (2014)، https://www.nrc.no/resources/reports/life-can-change---securing-housing-land-and-property-rights-for-displaced-women.

وقد تشكّلت عادات الميراث هذه أيضًا من خلال عقود التبادل الاجتماعي الضمنية التي تتعلق بواجبات الرعاية. وكما ذكر أعلاه، يُنظر إلى رعاية الإناث على أنها واجب على عاتق الذكور. لذا من المتوقع أن يبقى الابن/ الأبناء الذين يرثون الأرض، ملزمين بالاعتناء بالأرض وبوالديهم المسنين، فضلاً عن توفير احتياجات الأخوات غير المتزوجات، بما في ذلك الأرامل أو المطلقات. وهذا يساعد أيضًا في تفسير سبب قول العديد من النساء أن «الأمهات يقفن أحيانًا مع أبنائهن الذكور[28]».

برّرت إحدى النساء هذا الأمر قائلة إنّ الأم مضطرة لأن تعتمد على ميراث ابنها وحسن نيته - في غياب مواردها المالية المستقلة - وبالتالي إدامة نظام الاعتماد على الرجال. ويُنظر إلى الأخوات على أنّهن لا تحتجن إلى ممتلكات موروثة لأنهن عادة ستتزوجنّ وتنتقلن بعيدًا وتصبحن تحت رعاية أزواجهن. تسلط مثل هذه الحالات الضوء على مدى تعقيد قضايا الملكية، كونها تنطوي على مجموعة واسعة من أفراد الأسرة، لكل منهم احتياجات ومصالح متوترة في كثير من الأحيان.

رنا مقيمة في عرسال (تصوير: زينب مايلادان/المجلس النرويجي للاجئين)

يبدو أنّ المعايير الأبوية أقوى فيما يتعلق بالأرض الزراعية، نظرًا لإمكاناتها الإنتاجية. عبّر المشاركون في المناقشات الجماعية المركزة كيف أنّه يوجد تردد كبير في تقسيم الأراضي الزراعية. نظراً لأنّ وجود المزيد من المالكين المشتركين، أو احتمالية تقسيم الأرض، تصعّب الحفاظ عليها كوحدة إنتاجية. تحدّث نزار عن كيفية تسجيل والده قانونيًا لجميع الأراضي الزراعية للعائلة باسمه قبل وفاته. ومن المتوقع أن يديرها نزار ويقسّم الدخل بشكل عادل بين إخوته وأخواته. ويخطط نزار للقيام بالأمر نفسه مع ابنه الأكبر.

قال أحد المشاركين الذكور في مناقشة جماعية مركّزة إنه في بعض الأحيان عندما يكون هناك الكثير من الورثة المالكين للعقار بشكل مشترك، يقول الرجال للنساء «إنها لا تملك سوى خيط في الدعوى، مما يعني أنها لا تملك سوى حصة صغيرة في عقار كبير ... ولهذا السبب في بعض الأحيان لا يستحق الأمر العناء. ومع ذلك، أفادت بعض النساء السوريات في الأردن بتلقي حصة من الدخل من الأراضي الزراعية العائلية، وهو ما كنّ سعيدات به.

28 المناقشة الجماعية المركّزة النسائية رقم 5.

ورغم أن تاريخ القبلية والأعراف الأبوية قد يكون له تأثير كبير على العديد من السوريين، إلا أنها كانت محل نزاع بالتأكيد. فقد تأثرت هذه الأعراف بمجموعة من القوى الداعية إلى التغيير، بما في ذلك الجهات الفاعلة المتنافسة في مجال الحكم، والتوسّع الحضري، والشريعة الإسلامية، ناهيك عن النزاع المسلح والنزوح. وأشارت إحدى النساء إلى أنه في حين أن الأعراف «متجذرة منذ قرون مضت»، فإن الأزمة غيرت الأمور، ومع رحيل العديد من الرجال، «بدأت النساء يعتمدن على أنفسهن أكثر ... في الماضي كنّ يُبقين في الظلام ... والآن تحتاج النساء إلى فهم الأمور بنفسها».

وهذا يعكس كيف تخضع الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية لإعادة التفاوض وإعادة التعريف بمرور الوقت ونتيجة تفاعلات مع بعضها البعض ويمكن أن تتفاقم خلال أوقات النزاع[29]. تساعد التفاعلات بين الناس (والثقافات) في تغيير تصوراتهم حول ما هو مناسب وقابل للتنفيذ وما هو «طبيعي». وكمثال صغير، تأثرت العديد من النساء السوريات بالوقت الذي أمضينه في الأردن، قائلين: «نتمنى أن يكون الأمر أشبه بالأردن، حيث أصبحت النساء هنا أكثر قدرة على المطالبة بحقوقهن».

«نتمنى أن نكون مثل الأردن،
لأن النساء هنا أكثر قدرة على المطالبة بحقوقهن.»

لاجئين سوريين في سيرين (تصوير: جرزيجورز زوكوفسكي/المجلس النرويجي للاجئين)

الضغوط الأسرية

نظرًا لأن العديد من العائلات تريد أو تشعر بأنها ملزمة بالالتزام بالمعايير الأبوية، فهناك ضغوط كبيرة على النساء للتنازل عن حصصهن في الميراث. و هذا ليس صحيحًا على الإطلاق - فالكثير من العائلات تعترف بحقوق المرأة في الملكية. ولكن في الأسر التي لا تعترف بحقوق الميراث الشرعية، يحاول الآباء وعائلة الزوج وأعمام النساء وإخوتهن مجموعة من الطرق لضمان عدم انتقال حصة المرأة في الممتلكات إليها[30].

29 إيسر 2011.

30 لتفسير تأثير هذه السلوكيات والدوافع على كل فرد من أفراد الأسرة، يرجى الاطلاع على تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وماجنتا "حقوق المرأة في الإرث في سوريا: تقرير حول العوائق" (2023).

في بعض الأحيان، يتم استغلال افتقار المرأة إلى التعليم أو المعرفة. قالت واجد إنّ عمتها لم تُعطَ لها أبدًا الفرصة لتعلم «القراءة والكتابة، وجعلوها تبصم على تنازل عن حقوق الميراث لأخيها» دون علمها.

وبالمثل، شاركت مالا قصتها عن الخروج لتناول العشاء مع إخوتها، الذين طلبوا منها التوقيع بسرعة على شيء ما، دون السماح لها بقراءته. قالت مالا: «لو كنت أعرف أنه تنازل عن الميراث، لما وقعت». في بعض الحالات حين يتوفي زوج المرأة، يطلب والدا الزوج من المرأة التنازل عن حقوقها (إن كان لها أي حقوق) أو الزواج من شقيق زوجها[31].

في حالات أخرى، قد تهدد الأسرة بقطع المرأة تمامًا عن الأسرة. هذا مثال على «الحفاظ على الأعراف[32]»، وهي أشكال من العقوبات أو المكافآت للحفاظ على معايير اجتماعية معينة. اعترف الرجال في مناقشة جماعية مركّزة بأن النساء:

> ***«يُعاملن كأولاد عندما يطالبن بحقوقهن في الميراث... عائلاتهن تتصرف بشكل غير لائق. يُعاملن كأولاد إذا طالبن بحقوقهن، بسبب العادات والتقاليد».***

وأعربت بعض النساء في خلال المناقشات الجماعية المركّزة عن خوفهن من أن يصبحن منبوذات من المجتمع وأسرهن إذا حاولن المطالبة بحقوقهن. وقد يكون لهذا عواقب وخيمة على النساء اللاتي تربين على الاعتماد كليًا على أفراد أسرهن من الذكور، مع وجود فرصة ضئيلة للاستقلالية.

وفي بعض الحالات، قد تعتمد النساء على أفراد الأسرة الذكور للحصول على الدعم المالي الحاسم، والسكن، والعلاقات الاجتماعية، والأمن الشخصي وحرية التنقّل. وكما قالت إحدى النساء، فإن الخيار المستحيل الذي تواجهه النساء: «أن أفقد الاتصال بأسرتي بأكملها - لمجرد المطالبة ببعض الحقوق. وهذا لا معنى له بالنسبة للعديد من النساء».

«لو كنت أعلم أن هذا تنازل عن الميراث،
لما وقعت عليه.»

وبسبب المبدأ الأساسي الذي ينصّ على أن الرجال فقط هم من يجب أن يديروا الممتلكات، فإن بعض العائلات لا ترى أنه من المقبول أن تمتلك المرأة. وقد يكون هذا هو الحال حتى عندما يتم شراء الممتلكات من خلال الأصول الشخصية العائدة للمرأة أو دخلها الخاص.

31 الحركة السياسية النسوية السورية "لا عودة بدون انتقال سياسي: خارطة طريق نسوية لضمان العودة الآمنة والطوعية والمحايدة والمستدامة للاجئين والنازحين داخلياً"، (2019)، https://drive.google.com/file/d/1BIiMzZaMv1F34rwOdgQ3RGbZTQS2mt Kd/view.

32 كارولين هاربر وآخرون، "النوع الاجتماعي والسلطة والتقدم: كيف تتغير المعايير" (2020)، https://www.alignplatform.org/gender-power-progress.

دمار حلب (تصوير: زكريا سفلو/المجلس النرويجي للاجئين)

اشترت يورا منزلها الخاص

في المراحل الأولى من زواجها، ووفقاً لما هو شائع نسبيًا، عاشت يورا مع والدي زوجها، اللذين كانا في قرية في درعا. ومع ذلك، كانت تتوق إلى منزل تعتبره ملكًا لها، لتوفير شعور بالانتماء والأمان لأطفالها.

تحدّثت يورا كيف أنّها، على الرغم من استنكار عائلة زوجها والعادات والتقاليد السائدة في القرية الريفية، «اتخذت خطوة جريئة. حصلت على قرض من مكان عملي، وسددت الدفعة الأولى من دخلي مقابل منزل في المدينة، وحصلت على إثبات الملكية».

في حين قالت إنهم صنعوا ذكريات رائعة مع أطفالهم في الفترة التي سكنوا فيها هناك، لكن في ظل الضغوط المالية في بداية الأزمة، لم تتمكن يورا من سداد الأقساط الشهرية للبنك. «بسبب افتقاري إلى الدعم من زوجي وعائلته وعائلتي، اتخذت على مضض قرار بيع المنزل وتسوية الدين».

تؤكد أمينة أنه لتجنب النزاعات مع الإخوة، «تضحي النساء وتتنازل عن حقوقهن». ولكن حسب تجربتها، حتى مع هذه التضحيات، يمكن أن تكون العلاقات صعبة: «إذا طالبت امرأة بحقها، فإن أسرتها تنزعج، وإذا لم تفعل ذلك، فإن زوجها ينزعج، لذا فهي تواجه مشكلة في كلتا الحالتين. وهذا يؤدي إلى حرمان النساء من حقوقهن، وهو شعور سيئ للغاية».

تواجه أمينة حاليًا ضغوطًا من عائلة زوجها الممتدة. توفي زوجها أثناء النزاع، لكن كانت له زوجة أخرى في سوريا. اتصل بها مؤخرًا ابن الزوجة الأخرى من سوريا قائلاً إنها بحاجة إلى توثيق وفاته رسميًا حتى يتمكنوا من تقسيم الميراث. ومع ذلك، تقول: «أخشى أن يستفيدوا من غيابي ويستولوا على كل الممتلكات لأنفسهم».

«إذا طالبت امرأة بحقها، فسوف تتضرر أسرتها،
وإذا لم تطالب به، فسوف يتضرر زوجها،
وتبقى أمام مشكلة في كلتا الحالتين».

سمر مقيمة في عرسال (تصوير: زينب مايلادان/المجلس النرويجي للاجئين)

الأسر تدعم النساء لتأمين حقوق الملكية العقارية في سوريا

الثقافة ليست متجانسة. فلكل مجتمع مجموعة من المعايير والقيم التي تختلف عن مجتمع آخر ولو بدرجات متفاوتة. وفي حين أن المعايير الأبوية شائعة، فهناك العديد من الأسر التي تعترف بحق المرأة في الملكية في سوريا. وتوضح بعض القصص التي تمّ اختيارها وأعدها المجلس النرويجي للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كيف يمكن للأسر التي تعترف بحق المرأة السورية في الملكية أن تحقق نتائج تمكينية[33].

كما تحدّثت العديد من النساء في هذه الدراسة كيف دعمت الأسر حقوق الملكية الخاصة بهن. على سبيل المثال، كانت صفية سعيدة وهي تخبرنا أنّ «أسرتي تعترف حقًا بحقوقي في الملكية، لذلك ليس لدي أي مشكلة من هذا النوع».

تعيش ليلى في المفرق في الأردن منذ أكثر من عقد من الزمان. لكنها قالت إنّها مرتبطة بشكل خاص بالمنزل الذي اشترته هي وزوجها في ريف حمص، حيث وُلِد أطفالها هناك. أخبرها الجيران أن المنزل تعرض لأضرار كبيرة.

وعلى الرغم من أنها لا تستطيع العودة بسبب المخاوف الأمنية في سوريا، إلا أنها لا تشعر بالقلق بشأن إثبات حقوقها في الملكية لأن شقيق زوجها قاضٍ في سوريا وقال لها إنه سيدعمها.

33 المجلس النرويجي للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022).

كما شاركت رزان، التي كانت تعيش مع عائلتها الداعمة، أن والدها الذي بقي في سوريا دعاها للمجيء والمطالبة بحقوقها، مع التركيز على مستقبل أطفالها. وقالت رزان: «قال لي إن أطفال أخيك ليسوا أكثر قيمة من أطفالك». وذكر الرجال في المناقشة الجماعية المركّزة: «أحيانًا تقف الأمهات مع حقوق بناتهن ويحاولن إقناع أزواجهن بإعالة بناتهن».

في بعض المناطق في سوريا، مثل مدينة دمشق، يعد احترام حقوق المرأة في الميراث والتركيز على تعليم المرأة أمرًا شائعًا. قالت إحدى النساء في المناقشة الجماعية المركّزة: «نعلم أن النساء في دمشق أكثر قدرة على المطالبة بحقوقهن في الملكية». تجربة مفيدة توضّح هذه الحقيقة. تقول إن والدها وإخوتها يدعمونها كثيرًا للحصول على شهادة جامعية.

وأضافت أنها واثقة من أنهم سيدعمون حقها في الميراث وحقوق الملكية الأخرى. تقول ساليا، من داريا في ريف دمشق، إن معظم أشقائها ما زالوا يقيمون في سوريا. وقد أجمعوا على بيع ممتلكات الأسرة، وتقاسم العائدات. وبما أنّ شقيقها يتولى زمام الأمور، فقد أرسل لها عقد البيع إلى الأردن من أجل مراجعته.

ومن حسن الحظ أن هذا هو الحال في أماكن أخرى أيضًا. ففي إحدى المناقشات الجماعية المركّزة التي جاء المشاركون فيها من المناطق الريفية حول الرقة وحلب، قالت إحدى النساء إن الممارسة السائدة في قريتها الريفية هي أن النساء يتلقين حصة ميراث مساوية لحصة الرجال.

وأفاد الرجال في المناقشة الجماعية المركّزة أنه حتى داخل القرية نفسها يمكن أن تكون هناك ممارسات ميراث مختلفة فيما يتعلق بالنساء. إن نشر مثل هذه القصص بطريقة مؤثرة من شأنه أن يروج لاعتراف بحقوق المرأة السورية في الميراث، من خلال إثبات أن هذا الأمر يُمارس بالفعل ومقبول لدى العديد من العائلات[34].

الشرف والعار والتضحية

بالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية، تتأثر النساء بأيديولوجيات قوية تتعلق بالشرف والعار والتضحية. وهذه الأيديولوجيات فعالة في التأثير على الناس وحثّهم على الامتثال لمعايير معينة. تميل الأنظمة القبلية الأبوية إلى ربط مفاهيم الهوية والشرف الذكوري ليس فقط بالنقاء الجنسي الأنثوي، بل وأيضًا بالأرض.

34 يعرف هذا الأمر كتدخل مبدئي وصفي في علم تغيير السلوك.

لاجئة سورية من الرقة (تصوير: زينب مايلادان/المجلس النرويجي للاجئين)

«وقد شاركنا حامد، وهو رجل يبلغ من العمر 63 عاماً من دمشق:

> ***«بالنسبة للرجال، فإن بيوتهم وأراضيهم هي أرواحهم وذكرياتهم... ولهذا السبب إذا لم تكن تمتلك منزلاً وأرضاً، فلن يكون لديك وطن. لأن ممتلكاتك تُرى على أنها نسخة مصغرة من بلدك.»***

وقد شاركتنا إحدى المستجيبات هذا المنظور، قائلة إن الأرض في سوريا مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بشرف الرجال فيما يتعلق بالسلطة القبلية. وذكرت إحدى المشاركات أن الرجال السوريين - في بعض المناطق - لا يريدون أن يُنظر إليهم على أنهم غير قادرين على نقل الأراضي القبلية سليمة للأجيال القادمة. وهذا تذكير بأن احتياجات الرجال ودوافعهم ومخاوفهم هي التي تحدّد في نهاية المطاف شكل سلوكهم في حرمان النساء من حقوق الملكية.

تعتمد أيديولوجية الشرف الذكوري في أغلب الأحيان على لياقة الأقارب الإناث. وقالت النساء إن تأكيدهن على حقوقهن في الميراث يمكن أن يكون مخجلاً لأنّه يُفهم على أنّه أشبه بـ «أخذ الأرض من إخوانهن، لصالح أزواجهن». وقالت امرأة أخرى إنه «من المخجل رفع دعوى قضائية ضد أخيها للمطالبة بحقوقها». ومن المؤسف أن هذا الأمر ليس فريدًا من نوعه في سوريا. وتُظهِر دراسات سابقة أجراها المجلس النرويجي للاجئين حول حقوق النساء في الملكية أماكن أخرى تستخدم فيها أنظمة أبوية لغة عاطفية مماثلة، إلى جانب التهديدات، لضمان سيطرة الرجال على الممتلكات[35].

وهناك مفهوم قوي آخر وهو التضحية. فقد وصفت إحدى المشاركات كيف يُنظر إلى المرأة التي تضحي بنفسها من أجل مصلحة أسرتها على أنها «امرأة سورية صالحة». وهذا أيضًا جزء من نظام الامتثال للمعايير الجماعية - الذي يعمل جنبًا إلى جنب مع العقوبات مثل الحرمان من الدعم الأسري - وهذه الموافقة الاجتماعية هي بمثابة «مكافأة» لتحفيز السلوك[36].

35 من بينها "غير أخلاقي" (كينيا)، و"مخزي" (العراق)، و"مخزي" (الأردن، وأفغانستان، وغزة): المجلس النرويجي للاجئين (2014).
36 هاربر 2020.

وكما قالت ناتارا، بالنسبة للنساء:

> ***«أياً كانت التضحية، سواء كانت صحتك أو أموالك أو دعمك لإخوانك أو آبائك، أو حتى حرمانك من التعليم ومن أرضك... كلما ضحيت أكثر، كلما حظيت باحترام أكبر».***

«كلما ضحيت أكثر، كلما حظيت باحترام أكبر»

لا يقتصر هذا الوضع على سوريا. على سبيل المثال، لوحظ أيضًا في الأردن أنّ المعايير الأبوية تدفع النساء إلى التنازل عن ميراثهن واعتبار هؤلاء النساء «شيخات» (امرأة نبيلة) وعدم التفوه بكلمة واحدة في هذا الشأن[37].

هناك «مكافآت» أخرى تساعد في الحفاظ على القاعدة الاجتماعية بالتنازل عن الملكية. تشرح حسام، وهي من ريف دمشق، أن الإخوة يقنعون أخواتهم بالتنازل عن حصصهم في الميراث، جزئيًا، «بتقديم هدية صغيرة، أو تعويض صغير». وهذا ما يُعرف باسم «المراضاة». ونتيجة كل من الضغوط وعدم المساواة على مستوى القوة، فإن النساء لا يكن في كثير من الأحيان في موقف قوي للتفاوض. وأشار الرجال إلى أن بعض النساء قد لا يحصلن حتى على أي تعويض، بل على وعد «بإرسالها للحج» ... لكن الوعد لا يتم الوفاء به في معظم الأحيان».

وعندما سُئل أحد الرجال في مناقشة جماعية مركزة عن النتائج الجيدة المحتملة للنساء فيما يتعلق بالممتلكات، قال: «عادة لا توجد نتيجة جيدة - تضطر النساء إلى قبول القليل، لأنه أفضل من لا شيء». وعن «التعويض» المالي، قالت إحدى النساء: «إذا كان العقار عبارة عن جمل، فإنها تحصل على أذنه فقط».

«إذا كان الأصل جملاً، فإنها تحصل على أذنه فقط».

كورجية، لاجئة سورية في عرسال (تصوير: شربل ديسي/المجلس النرويجي للاجئين)

37 مريم عباسة، "استبعاد النساء من الإرث في الأردن" (2021)، https://arablandinitiative.gltn.net/wp-content/uploads/2021/02/TechnicalSession6_Exclusion-of-Women_Ababsa_IFPRO-paper.pdf.

دفع تأثير النزاع والأزمة الاقتصادية فكرة «تضحية المرأة» إلى أقصى حدودها. ومع تعرض الزيجات ومالية الأسرة لضغوط شديدة، كان من المتوقع أن تتنازل المرأة عن أموال التعويض أو تبيع ذهبها - قبل بيع أي من الأراضي المسجلة بأسماء الرجال.

وقد ترك هذا العديد من النساء بدون موارد مالية أو أصول. وبالتالي، بالنسبة للبعض، تم دفع هذه الفكرة إلى أبعد من الحد، ولم يتبق لهن الكثير ليخسرنه الآن بمحاولة المطالبة بحقوقهن.

مستوطنة خيام غير رسمية، البقاع، لبنان (تصوير: جرزيجورز زوكوفسكي/المجلس النرويجي للاجئين)

الترهيب والعنف

مايا محامية سورية. وهي تعرف قانون الملكية جيدًا وتساعد النساء السوريات الأخريات على المطالبة بحقوقهن. ومع ذلك، فهي ليست محصنة ضد الضغوط للتخلي عن حقوقها. بالنسبة لها، إنها قضية ممتدة على عدة أجيال. تقول مايا: «تبدأ القصة بجدتي وتكمل حتى يومنا هذا، واجهنا جميعًا نحن النساء تهديدات لفظية وجسدية بالعنف عند المطالبة بحقوق الملكية الخاصة بنا». ومن المحزن أنه ليس من غير المألوف أن تتعرض النساء للتهديد والعنف - وأحيانًا الموت - على أيدي أفراد الأسرة الذكور، ردًا على تحدي المعايير الأبوية.

تتذكر مايا: «كان عليّ تقديم الإسعافات الأولية أو زيارة المرضى في المستشفيات. تعرض البعض منهم لاعتداء وحشي». شاركت في قضايا قتلت فيها نساء في نزاعات على الممتلكات. ومن خلال الربط بين الشرف والأرض، تُعتبر هذه الجرائم أحيانًا بما يسمى «جرائم شرف». تقول مايا إن بعض الرجال يستخدمون مثل هذه المفاهيم لتهديد النساء بأنهم سيفلتون من العقاب في حال أقدموا على قتلهنّ بداعي الشرف. وتؤكد أنه في حين يوفر القانون حقوق الميراث للنساء، فإنه لا يوفر الحماية من العنف عندما تطالب النساء بالفعل بهذا الحق.

«تبدأ القصة بجدتي وتكمل حتى يومنا هذا، واجهنا جميعًا نحن النساء تهديدات لفظية وجسدية بالعنف».

وبينما لم تتناول المناقشات الجماعية المركزة العنف أو التهديدات على وجه التحديد، فقد ذكرها المشاركون كثيرًا. وقال الرجال إن النساء «قد يواجهن اعتداءً جسديًا إذا طالبن بحقوقهن». وقالت بعض النساء إن المطالبة بالحقوق تجلب العار للأسرة ويمكن أن تنطوي على «تهديدات تؤدي إلى الإساءة والأذى الجسدي».

في الواقع، في المناقشات الجماعية المركزة السبعة التي حضرتها النساء، كان الخوف من العنف أو التهديد به أو العنف الفعلي مذكورًا فيما يتعلق بحقوق المرأة في الملكية. توفي والدا رنيم في الحرب وهربت إلى الأردن.

منذ ذلك الحين طلب منها شقيقها أن تعطيه حصتها من الميراث في المنازل والأرض من والدها من خلال توكيل رسمي. تقول رنيم: «أعلم أنهم باعوا أرضًا كانت مملوكة لأمي، لكنني لا أعرف كيف. أشعر أنني لا أستطيع المطالبة بحقوقي، لأن هذا قد يسبب ضررًا لي ولأطفالي».

هذه هي نايفة (تصوير: شربل قصيفي/المجلس النرويجي للاجئين)

كما أشارت النساء إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي فيما يتعلق بحقوق الملكية الأخرى، بما في ذلك مهر الزواج والنفقة، حيث كان الزوج هو المعنّف.

ذكرت المحامية مايا أنها واجهت موكلات تعرضن للعنف لرفضها نقل ما تملكه من ممتلكات شخصية إلى زوجها- على سبيل المثال الميراث أو الراتب.

تأثير النزاع والنزوح

لقد أدى النزاع والنزوح إلى تغيير بعض الديناميكيات المتعلقة بالملكية. أفاد العديد من الرجال والنساء أن الأقارب الذين بقوا في سوريا يشعرون بأن اللاجئين الذين فروا إلى البلدان المجاورة يعيشون حياة أسهل، وبالتالي فإن حقوقهم في ممتلكات الأسرة أقل.

وقد شهدت فاطمة على هذا الأمر. فقد فرت من دمشق إلى الأردن ولم تكن تتوقع أي مشاكل في الحصول على ميراثها للمساعدة في تكاليف المعيشة في الأردن، لأن أسرتها كانت تعتقد أن النساء والرجال على حد سواء يجب أن يرثوا. أصدرت فاطمة توكيلاً لأختها - التي بقيت في سوريا - لتنفيذ العملية. ومع ذلك، سجلت أختها حصة فاطمة باسمها. وعندما واجهت فاطمة أختها، قالت: «أنت تعيشين في الأردن بسعادة، وبما أننا ما زلنا في سوريا، فلدينا حق أكثر منك في هذه الممتلكات».

بسبب النزوح والنزاع، انهارت بعض العقود الاجتماعية الضمنية المرتبطة بالأنظمة الأبوية جزئيًا. ولعدة أسباب، لم يقدّم الرجال للنساء احتياجاتهن أثناء النزاع. على سبيل المثال، بعض النساء المتزوجات سابقًا، اللواتي ساهمن بأصولهن الشخصية، أو نصيبهن من الزواج، أو نصيبهن من الميراث أو الدخل في المساكن الزوجية، لم يتم تسجيلهن كمالكات لهذه المساكن. وقالت إحداهن: «أنا ضحية .. لقد أعطيت كل شيء لزوجي».

وفي كثير من الحالات، لم يتمكن أفراد الأسرة الذكور الآخرون من التدخل لدعمهن أو لم يكونوا راغبين في ذلك. وقد ترك هذا النساء العازبات وحيدات مع أطفال عليهن رعايتهم وليس لديهن موارد مالية أو أصول. ووصفت إحدى النساء الواقعة في هذا الموقف محاولتها التحدث مع شقيقها في سوريا للحصول على المعلومات اللازمة للمضي قدماً في تأمين حقها، لكنّه قال لها «تعالي إلى سوريا أولاً ثم حاولي المطالبة بحقك». وهي لا تخطط للذهاب لأن أبنائها قد بلغوا الآن سن التجنيد العسكري في سوريا.

العوائق المرتبطة بالأزمات التي تحول دون المطالبة بحقوق السكن والأرض والملكية

كان الموضوع المشترك بين المشاركات هو العوائق المرتبطة بالأزمات. وكان أكثر ما تم ذكره هو الافتقار إلى الأشخاص الموثوق بهم في سوريا الذين يمكن للاجئين تعيين توكيل عام لهم لتأمين حقوق الملكية الخاصة بهم نيابة عنهم. وقالت النساء إنهن لا يثقن في أن الأسرة في سوريا ستتصرف لصالحهن. كما تم ذكر التكلفة العالية للرسوم والإجراءات والمحامين.

وشملت القضايا الأخرى العوائق المتعلقة بأمن عائلات المعتقلين والمفقودين والمعارضة؛ ومتطلبات الحصول على الموافقة الأمنية لبيع الأراضي الرسمية؛ والمخاطر في الذهاب إلى السفارة السورية أو السفر إلى سوريا لمعالجة المطالبات العقارية؛ والاحتلال الثانوي للأرض؛ وزيادة الفساد والتزوير[38].

سمح النزوح للنساء برؤية نموذج مختلف في الأردن تظهر فيه النساء أكثر قدرة على تأمين حقوقهن في الملكية. كما انفتحت العديد منهن على أفكار وفرص جديدة من خلال عمل المنظمات غير الحكومية.

وفي المناقشات الجماعية المركزة، قالت النساء إن التواجد في الأردن وفر لهن «حرية التعبير عن آرائنا في المطالبة بالحق في الملكية». وهذا يوضح كيف أن عملية التفاوض على المعايير الاجتماعية والثقافية - غير المتجانسة وغير الثابتة - غالبًا ما تتفاقم في أوقات النزاع[39]. أوضحت إحدى عضوات المجتمع المدني السوري:

> ***«لقد حدثت تغييرات كبيرة لأن النساء في النزوح لديهن فرص للتعبير عن أنفسهن، والحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بحقوقهن ... وفي النزوح أيضًا، تشارك النساء بشكل أكبر في الجانب الاقتصادي لأسرهن ... النساء أكثر ثقة في التحدث عن حقوقهن، ولكن لا يزال هناك العديد من التحديات».***

«النساء أكثر ثقة في التحدث عن حقوقهن،
ولكن لا يزال هناك العديد من التحديات.»

قالت العديد من النساء النازحات إنهن لا يشعرن كثيراً بالترهيب والعنف حين يكون أفراد الأسرة الذكور في سوريا أو في أماكن أخرى. كما أدى الافتقار إلى التفاعل اليومي الوثيق بين أفراد الأسرة إلى ضعف الروابط والالتزامات الأسرية. لذا فإن التهديد بالانفصال عن الأسرة يحمل وزنًا أقل بالنسبة لبعض النساء.

وكما قالت نايلة: «العلاقات الاجتماعية للاجئين السوريين في الأردن ليست في أفضل حالاتها... العديد من الإخوة والأخوات لا يتحدثون مع بعضهم البعض». وأوضحت نايلة أن النساء في السابق امتثلن لسيطرة الرجال على الممتلكات، لكن عالمهن تغير الآن: «لذا بالنسبة للعديد منهن، لماذا لا تحاول المطالبة بحقوقها... ليس لديها ما تخسره».

«لماذا لا تطالب بحقوقها...
ليس لديها ما تخسره»

38 المجلس النرويجي للاجئين 2021، المجلس النرويجي للاجئين 2016.
39 إيسر 2011.

11

ما الذي تريده النساء؟

دعم النساء السوريات (تصوير: وزارة التنمية الدولية)

ما الذي تريده النساء؟

بشكل عام، ما تريده النساء هو عدم مواجهة خيار مستحيل. وبصرف النظر عن الظروف الفردية كل امرأة، بشكل إجمالي لا تريد اللاجئات السوريات أن يُرغَمن على الاختيار بين موافقة الأسرة أو دعمها أو سلامتها وبين الاعتراف بحقوقها في السكن والأرض والملكية. وفي حين عبّرت المشاركات عن مجموعة من التطلعات والتفضيلات، لكن ظهرت موضوعات مشتركة بينهن جميعاً.

من ناحية، أفادت العديد من النساء بإحساسهن بالتغيير - بما في ذلك زيادة المعرفة والرغبة في الاعتراف بالحقوق والاستعداد للمطالبة بالحقوق[40]. من ناحية أخرى، واجهت العديد من النساء اللاتي حاولن المطالبة بحقوقهن مقاومة من الرجال، وهن الآن يكافحن لإيجاد طرق للمضي قدمًا. وهذا يوضح القيود المتأصلة في التغيير حين لا يكون جماعيًا[41].

تنطوي الحيازة الآمنة للنساء على جهات فاعلة مختلفة لها مصالحها الخاصة، وترتبط بمعايير اجتماعية ثقافية قوية. لذلك، من أجل أن تتمكن النساء من تأمين حقوقهن في السكن والأرض والملكية والتحكم فيها بشكل أفضل، يجب أن تذهب عملية الدعم إلى ما هو أبعد من توعية النساء واستعدادهن للمطالبة بالحقوق.

ونظراً لديناميكيات القوة على الأرض، فإن العمل مع الرجال - أفراد الأسرة وكذلك الأطراف الثالثة المؤثرة - يجب أن يكون جزءًا من الحل.

40 تعكس مؤشرات التغيير السلوكية هذه: تغيير في المعرفة، والمواقف المقابلة، والممارسة (وإن كانت متأخرة في كثير من الأحيان، وخاصة فيما يتعلق بالسلوكيات والمعايير الجماعية).

41 صندوق الأمم المتحدة للسكان، "كيف أن تغيير المعايير الاجتماعية أمر حاسم في تحقيق المساواة بين الجنسين، https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/WEB-UNFPASocial_Norms.pdf.

أكثر من مجرد رفع الوعي

كما ذكرنا سابقًا، عبّرت العديد من النساء في المناقشات الجماعية المركزة كيف ساعدت جلسات التوعية التي نظمتها المنظمات غير الحكومية، ورؤية نظام الميراث في الأردن، والتحدث إلى النساء الأردنيات في زيادة معرفتهن بحقوق السكن والأرض والملكية. وأوضحت إحدى المشاركات أنه في سوريا: «لم تكن النساء على دراية كاملة بحقوقهن وسبل المطالبة بها.

بعد الأزمة، تعلم العديد من الناس حقوقهم». كما تأمل أحد المشاركين الذكور في استقلالية المرأة قائلاً: «قبل الأزمة، كان الرجال يسيطرون على النساء أكثر، بينما بعد النزوح - وبسبب عمل المنظمات غير الحكومية الدولية - أصبحت النساء أكثر وعياً بحقوقهن».

ومع ذلك، بدا أن النساء يرغبن في أكثر من الجلسات التوعوية في المستقبل. واقترحت بعضهن بذل جهود «لرفع مستوى الوعي حول كيفية المطالبة بحقوقنا، وليس مجرد الوعي بالحقوق». وقالت أخرى إن الجلسات التي تشجع على المناقشة- مثل المناقشات الجماعية المركّزة - وفرت فرصًا مفيدة للنساء لمشاركة الخبرات وبناء الثقة والشعور بالتضامن. وبالمثل، قالت نساء أخريات إن تبادل القصص الشخصية كان مفيدًا للتعلم من تحديات ونجاحات بعضهن البعض.

كما أعربن عن رغبتهن في عقد جلسات أكثر تفاعلية يقمن في خلالها بلعب الأدوار ما يساعدهن على ممارسة المطالبة بالحقوق بطرق مختلفة. واقترح آخرون أن الاستماع إلى قصص النجاح بما في ذلك الطرق التي تم بها تقديم الدعم ونشرها في المجتمع من شأنه أن يساعد أيضاً في بناء الثقة والوعي بالمعايير الأخرى.

عمرة من حمص (تصوير: شربل قصيفي/المجلس النرويجي للاجئين)

ويدعم البحث هذا الشعور الذي عبّرت عنه المستجيبات بأن المعلومات جيدة، ولكنها لا تكفي وحدها لتأمين حقوقهن. ومن الثابت إلى حد كبير أن رفع مستوى الوعي وحده لا يكفي لتغيير السلوك، بما في ذلك فيما يتصل بحقوق المرأة في الأرض[42]. وهذا مهم بشكل خاص في هذا النوع من الحالات عندما تكون العوائق التي تحول دون تأمين الحقوق مدفوعة بالمعايير الاجتماعية التي يتبناها العديد من الجهات الفاعلة في الأسرة والمجتمع، ولكل منها مصالحها الخاصة على المحك، ولكن لديها أيضاً القدرة على أن تكون حليفة للمرأة[43].

42 يرجى الاطلاع، على سبيل المثال، باميلا أبوت وجو رويكا، "ما وراء التوعية: تحويل ميزان القوة لتمكين النساء من الوصول إلى الأراضي في رواندا" (2014)؛ اليونيسيف، "الجميع يريد الانتماء، دليل عملي لمعالجة الأعراف الاجتماعية والاستفادة منها في برامج تغيير السلوك" (2019).

43 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وماجنتا (2023).

الصدمة والفقدان في سوريا

صرحت بعض المشاركات صراحةً بأنهن لا يرغبن في المطالبة بحقوق السكن والارض والملكية. وبالنسبة لبعضهن، ونظراً للصدمة والخسارة التي تعرضن لها، فإن الملكية في سوريا ليست أولوية، أو شيئاً يرغبن في التفكير فيه.

قالت إحدى النساء في مناقشة جماعية مركزة: «الآن نحن خائفات من كل شيء. كل ما نحتاجه بعد ما واجهناه هو أن نكون آمنين مع عائلاتنا». وقالت امرأة أخرى ببساطة إن زوجها المتوفى كان لديه شقة، واحترقت، و»مات الكثير من الناس أثناء الحرب، الأمر صعب للغاية». وقالت إنها «لا تريد التفكير في هذه الحقوق. لقد أصبحت في الماضي».

المطالبة بحقوقهن في السكن والأرض والملكية

لا تدرك اللاجئات السوريات حقوقهن في السكن والأرض والملكية فحسب، بل أعربت العديد منهن أيضًا عن رغبتهن في الاعتراف بحقوقهن. فيما يلي مجموعة مختارة من تعليقات المشاركات الإناث حول حقوقهن في السكن والأرض والملكية:

- ***«خطأ كبير أن تضحي المرأة بحقوقها وتتنازل عنها، لأنها لا تتنازل عن حقوقها فحسب، بل تتنازل أيضًا عن حقوق أطفالها... العديد من النساء اللاتي يفعلن ذلك يندمن على ما فعلن.»***
- ***«أصبحت النساء أكثر وعيًا بحقوقهن الآن مما كانت عليه من قبل، والآن نعلم أن التنازل عن حقوقنا أكثر أهمية من خوفنا من أن يتخلى عنا أحد أفراد الأسرة أو أم يستاء منّا.***
- ***«هنا في الأردن، الأمور أفضل بكثير، فحين يموت شخص ما، يتم يحصل كل ورثته على نصيبه العادل من الإرث.»***
- ***«الجميع يتمنى أن يحصلوا على حقوقهم، خاصة إذا كانت المرأة بحاجة إلى هذا الحق في حياتها نتيجة وضعها الصعب.»***

وقد أفادت العديد من النساء عن نيتهن المطالبة بحقوقهن، وذكرت بعضهن أنهن اتخذن الخطوات الأولية بالفعل. فقد ذكرت حليمة أنها قررت المطالبة بحقوقها، وهي تخطط لتوكيل محامٍ وإثبات ملكيتها. وقد بدأت بالفعل في التحدث مع أشقائها حول هذا الأمر. كما تحدثت كليلة عن قصة أختها التي توفي زوجها أثناء النزاع، تاركًا لها ولدين صغيرين. وبعد ذلك، اتخذت خطوات لتسجيل وفاة زوجها مع خطة لنقل ممتلكات الأسرة باسمها.

وأشارت العديد من النساء إلى أن النساء غير المتزوجات قد يكن أكثر استعدادًا للمطالبة بحقوقهن في الملكية. في حين أكدت بعضهن على أن اللاجئات السوريات الأرامل أو المطلقات قد مررن بالعديد من التغييرات في حياتهن، ولديهن المزيد من المرونة والتصميم للمطالبة بحقوقهن. وأضافت إحدى النساء: «لهذا السبب فإن المطالبة بحقوق الملكية تشكل أولوية، حيث لا أحد يعرف ما سيحدث في المستقبل». وكان السبب الآخر الذي تم طرحه هو أنه بدون الزوج أو الأب أو الأخ، كان على هؤلاء النساء تأمين مستقبل لأطفالهن ولأنفسهن. وقد أشارت إحدى النساء إلى أنه على الرغم من صعوبة التحول المفاجئ في المسؤولية المالية، إلا أنها في الوقت نفسه:

> ***«أصبحت العديد من النساء الآن أكثر تمكينًا وتحررًا من وصاية الرجال، وأصبحن أكثر استقلالية، ويتخذن قراراتهن بأنفسهن، ويقمّن بالأمور بأيديهن. ولن تعود النساء إلى وضعهن السابق. وسوف يستمرن في الدفع نحو المطالبة بمزيد من الحقوق والاستقلالية».***

«لن تعود النساء إلى وضعهن السابق.
وسوف يستمرن في الدفع
نحو المطالبة بمزيد من الحقوق والاستقلال».

شيرين، لاجئة سورية (تصوير: تينا أبو حنا/المجلس النرويجي للاجئين)

نساء يعملن معًا لإدارة الأرض

تقول فايزة من حماة في سوريا: «إن حقوقي في ممتلكاتي في سوريا تمثل بيتي، حقي. وهي مهمة جدًا». كانت فايزة تعمل في أرض العائلة الزراعية. وكان إخوتها الأربعة وعائلاتهم يعيشون في أربعة منازل على هذه الأرض. وكانت جميع الأراضي مسجلة باسم الأخ الأكبر. وللأسف، توفي جميع إخوتها أثناء الأزمة ودُمرت المنازل. ثم هربت فايزة إلى الأردن.

لاحقًا، قامت شقيقة فايزة -التي بقيت في سوريا- بزراعة الأرض بنفسها، لكن إحدى الميليشيات المحلية طالبت بثلاثة ملايين ليرة سورية، وهددت بتدمير المزرعة. دفعت شقيقة فايزة لهم، ووزعت الدخل المتبقي على بقية أفراد الأسرة، لكن «كان عليها بعد ذلك أن تنتقل بعيدًا عن الأرض حتى تشعر بالأمان. وقد أثر ذلك على صحتها ومستويات التوتر لديها». والآن يتم تأجير الأرض. قررت فايزة وأخوات زوجها الثلاث في الأردن وأختها معًا أن يذهب دخل الأرض إلى زوجة الأخ الأكبر، لأنها لا تزال في وضع صعب في سوريا مع 7 أطفال.

تقول فايزة إنها تتمنى أن يكون وضع المرأة والملكية أشبه بالأردن، «حيث حقوق المرأة أكثر أمانًا». وتقول إن النساء السوريات لديهن مساحة أكبر للمشاركة والتحدث عن حقوقهن في الملكية الآن وقد يرغبن في المطالبة بها، ولكن: «لا يمكن اتخاذ أي خطوات بسهولة في الوقت الحالي ... فمن الصعب أن تكون مشردًا».

إذا استطاعت، ترغب فايزة في تسجيل وفاة أخيها الأكبر (الذي لا تزال الأرض مسجلة باسمه)، والمطالبة قانونيًا بالحقوق لنفسها وأخواتها وأخوات زوجها. وقالت فايزة إن النساء «اتفقن معًا على أن كل واحدة تأخذ حقوقها وفقًا لحصصها ... إذا كان هناك أي دخل، فسوف يتقاسمنه بشكل عادل فيما بينهن». السيناريو الأفضل بالنسبة لها هو أن «يتم تسجيل حقوق جميع أبناء الأخوة والأخوات - الجيل الجديد - رسميًا في العقار».

ومن بين النساء اللواتي أعربن عن نيتهن المطالبة بحقوقهن، قالت إحداهن إنه «من الظلم أن تنكر عائلتنا حقنا - وخاصة بعد الأزمة والتحديات الاقتصادية التي نواجهها».

وفي إشارة إلى انهيار العقود الاجتماعية منذ النزاع، أضافت النساء أنهن مستعدات للقيام بذلك، حتى لو لم يكن ذلك من العادات السائدة في أسرهن، وحتى لو قاوم إخوتهن: «لأن هؤلاء الإخوة أنفسهم أهملوا أخواتهم المقيمات خارج سوريا». ولم تشارك إحدى النساء في المناقشة الجماعية المركزة وضعها بهذا الشأن، لكنها قالت ببساطة: «لو كان لدي فلس واحد فقط، كنت سأسعى للحصول على حقوقي».

المطالبات الناجحة بحقوق السكن والأرض والملكية في سوريا

كما أخبرت المشاركات قصص مطالباتهن الناجحة بحقوق السكن والأرض والملكية. عندما توفي زوج هناء، حثها أطفالها على إثبات ملكيتهم لمنزلهم، والسعي للحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت به أثناء النزاع.

قررت الذهاب إلى سوريا، وكانت لديها وثائق كافية لإثبات حقوق ملكية العقار. مرت هناء بعملية شاقة لتسجيل وفاة زوجها. ثم اتبعت الإجراءات وتمكنت من تسجيل العقار رسميًا باسمها.

تنحدر سلمى من عائلة مكونة من 3 إخوة و7 أخوات. منذ النزاع، لجأ البعض إلى بلدان مختلفة، وظل البعض الآخر في سوريا. تمتلك عائلتهم منزلًا من ثلاثة طوابق في حمص. إنهم يفكرون في بيعه للمساعدة في تمويل احتياجاتهم كلاجئين. ينوي إخوة سلمى إعطاء الحصص الشرعية في الميراث للأخوات. وهي واثقة من حدوث ذلك لأنّهم باعوا سابقًا متجرًا تملكه العائلة وتم إرسال حصتها من العائدات إلى الأردن.

وكما هو شائع جدًا، ساهمت نايلة في وقت مبكر من زواجها في ممتلكات زوجها من خلال تقديم ذهبها الشخصي. وكان ذلك بهدف توسيع منزل عائلة زوجها. ومنذ ذلك الحين، توفي زوجها وهربت إلى الأردن، وهي في حاجة ماسة إلى الموارد.

في البداية لم تكن نايلة على دراية بحقوقها في الملكية، أو بإمكانية تسجيل اسمها على حصة من هذه الملكية أثناء زواجها. ومع ذلك، عندما علمت بحقوقها، وطلبت إعادة الذهب، كان أقارب نايلة متعاونين ومتفهمين.

تحديد كيفية المطالبة بحقوقهن في السكن والأرض والملكية أو الاعتراض عليها

تريد النساء أن يتمكنّ من تأمين حقوقهن، حتى إن تطلّب الأمر مواجهة مقاومة أسرهن. وتريد بعض النساء الاعتراض على الإجراءات أو القرارات التي اتُّخِذَت بالفعل والتي لا تحترم حقوقهن. والأهم من ذلك، أن العديد من النساء يرغبن في حماية حقوقهن بطرق ليست فعّالة وحسب، بل وتوفّر أيضًا فرصة جيدة للحفاظ على علاقاتهن الأسرية.

تواجه النساء مقاومة من قِبَل الرجال ويجدن صعوبة في المضي قدمًا

طلبت شاكيرا من والدها أن يضمن لها نصيبها العادل من ممتلكاته. ومع ذلك، بينما كان لا يزال على قيد الحياة، قام بدلاً من ذلك بتسجيل كافة الممتلكات بأسماء أبنائه. تقول شاكيرا: «طلبت من أحد إخوتي حل المشكلة، لكنه رفض وأخبرني أنه طالما كان والدنا على قيد الحياة، فليس لي أي حقوق ... قال أخي إنني أطالب بحقي لإعطائه لزوجي (الذي هو غريب عنهم). قال إنه يمكنني الحضور ومحاولة المطالبة بحقوقي من خلال المحاكم».

تبلغ رانيا من العمر 50 عامًا وهي من محافظة الحسكة في سوريا. إنها امرأة أخرى ترغب في المضي قدمًا في تأمين حقوقها، لكنها غير متأكدة من كيفية القيام بذلك. قام شقيقها بتقسيم ميراث قطعة كبيرة من أرض والدهما، لكنه أعطاهم جزءًا فقط من حصصها. كانت الأرض التي ورثتها رانيا مملوكة بشكل مشترك مع أعمامها. حاولوا بيع الأرض دون إذنها.

تعتقد أنهم فعلوا ذلك من خلال تزوير المستندات. سافرت رانيا إلى سوريا لتنظيم توكيل لمحام في سوريا لبيع جزء من الأرض لأنها بحاجة إلى المال، لكنها قالت إن إخوتها وأعمامها طالبوا بحصتها. قالت «لقد غضبت كثيرًا وفكرت بكل الطرق التي تمكنني من تقديم شكوى ومطالبتهم بحقي». حاولت رانيا عرض قضيتها من خلال زعيم قبلي لكنه لم يساعد. تعتقد أن الزعيم لن يستمع إليها، ويفضل أعمامها لأنهم أغنياء الآن.

تقية أيضًا تقف في طريق مسدود. عرض عم تقية دفع فواتير الكهرباء والمياه لوالدتها مقابل تنازل والدتها عن حقها في الميراث. لكن والدتها رفضت وتمكنت من الحصول على حقها في الارث. ولكن تقية تواجه الآن مشاكل مماثلة مع شقيقها. فما زال شقيق تقية في سوريا، وهي تزعم أنه زور وثيقة تقول إن والدهما ما زال على قيد الحياة وأنه نقل إليه جميع أسهم الأسرة. وهي تعلم أن هذا غير صحيح، لكنها لا تعرف كيف تطعن في ما يقوله.

في هذه القصص، استخدمت النساء مجموعة من الأساليب لمحاولة المطالبة بحقوقهن، من خلال الاعتماد على أسرهن وعلى أطراف ثالثة. وشملت هذه الأساليب التفاوض المباشر مع أسرهن، ومناشدة أفراد الأسرة المختلفين، والمرور بعملية توكيل محامين، واستخدام محامين في سوريا، وطلب الدعم من زعماء القبائل التقليديين.

وفي خلال مناقشة جماعية مركزة، أوضحت إحدى النساء: «بسبب المواقف الصعبة التي واجهتها النساء أثناء الحرب، أصبحت النساء أكثر وعياً... أصبحت النساء الآن قادرات على توظيف محامٍ أو طلب ميراثهن - إما من خلال المفاوضات الأسرية أو من خلال الإجراءات القانونية».

وعلى الرغم من أن بعض اللاجئات السوريات يرغبن في المطالبة بحقوقهن في السكن والأرض والملكية، إلا أن الدعم متعدد الأوجه مطلوب. والدعم الآتي من المنظمات الدولية يجب أن ينطلق من الاعتراف برغبة النساء في اختيار كيفية المطالبة بحقوقهن بشروطهن الخاصة، نظرًا للعوائق وديناميكيات القوة والمخاطر التي يواجهنها.

وقد تبادلت النساء والرجال وجهات نظرهم حول الطرق المفضّلة لتأمين الحقوق. فضّلت بعض النساء النهج التعاوني، قائلين «إذا استخدمنا شكلاً من أشكال التحدي، فمن المحتمل أن نواجه الرفض». وهذا يتماشى مع علم تغيير السلوك. إن أصحاب السلطة، في هذه الحالة الآباء والأزواج والإخوة على وجه الخصوص يمكن أن يختبروا ما يسمى بـ «ردة الفعل النفسية»، حيث يشعرون بأن حرياتهم الشخصية مهددة. ثم يتفاعلون بطريقة معاكسة.

على سبيل المثال، فإن تهديدهم بإجراءات قضائية يترافق مع خطر ردة الفعل النفسية التي قد تؤدي إلى خسارة النساء بطرق أخرى[44]. وقد أدرك العديد من المشاركين هذا الأمر بشكل حدسي. قالت إحدى النساء: «يخشى الرجال من حرمانهم من دورهم. لا يمكننا القيام بذلك بسرعة أو بشكل مفاجئ».

يعتقد محمد، وهو وسيط يبلغ من العمر 71 عامًا من درعا، أنه فقط حين تنفد الخيارات الأخرى لدى المرأة، يكون من الحكمة أن «تتخذ إجراءات قانونية، مع الاخذ في الاعتبار احتمالية أن يزيد هذا التصرف من المشكلة أحيانًا بين أفراد الأسرة وامكانية تعرض المرأة والأطفال للتهديدات الجسدية».

إنها حقوقٍ أيضا (تصوير: زينب مايلادان/المجلس النرويجي للاجئين)

واقترحت نساء أخريات نهجًا مشتركًا يتلخص في توظيف محامٍ لإثبات حقوقهن قانونيًا (تعزيز موقفهن التفاوضي)، وفي الوقت نفسه محاولة التفاوض بلطف مع أقاربهن[45]. واتفق رجل في خلال المناقشة الجماعية المركزة مع هذا الرأي، قائلًا: «من المهم إثبات الحقوق قانونيًا، ثم يجب أن يتم تطبيق الحق بطرق ودية، بما في ذلك طلب تدخل طرف ثالث».

وفي العديد من المناقشات الجماعية المركزة الخاصة بالرجال والنساء، تم طرح فكرة استخدام طرف ثالث، مثل زعماء القبائل أو وسطاء القرى الآخرين، كوسيلة محتملة لحل مثل هذه القضايا. ومع ذلك، أشارت العديد من النساء إلى أن القادة قد يترددون في التدخل في الأسر النافذة، ويتسامحون أحيانًا مع التعويض المالي المنخفض ولا يدعمون دائمًا حقوق المرأة في الملكية. وكما قالت إحدى النساء، يجب أن يكون هناك «تغيير في عقلية القادة، ثم سيؤثر التغيير على المزيد من النساء والرجال».

44 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وماجنتا (2023).
45 المناقشة الجماعية المركزية النسائية رقم 2.

محاسبة الرجال على نفاقهم وازدواجيتهم

أشارت العديد من النساء إلى نفاق الرجال المسلمين الذين يلتزمون بمعايير «تتعارض مع القانون وأحكام الشريعة». وأشارت صفية إلى أن الرجال «عادة ما يتجاهلون الدين عندما يتعلق الأمر بمصالحهم الخاصة فيما يتعلق بالنساء، ولا يأخذون من الدين إلا ما ينفعهم».

وأضافت صفية: «عندما يتزوج الرجل، فإنه يحث زوجته على المطالبة بحقوقها من إخوانها، بينما هو نفسه لا يعطي أخواته حقوقهن». وفي العديد من المناقشات الجماعية المركزة الخاصة بالذكور، قال المشاركون إن الرجل الذي يحترم الدين «يجب أن يدعم زوجته في المطالبة بحقوقها» من أسرتها. ومع ذلك، لم يذكر أي رجل في المناقشات الجماعية المركزة ضرورة دعم حقوق أخته.

وقد أقر اثنان من المشاركين الذكور بهذا الأمر بشكل عام، فقال أحدهما: «هناك شكل من أشكال النفاق، حيث يزعم العديد من الأشخاص الذين يأخذون حقوق الآخرين أنهم أشخاص متدينون للغاية». وقال رجل آخر: «بعض الناس لديهم جشع وأنانية تدفعهم إلى مصادرة حقوق الآخرين.

هؤلاء الناس يختارون الأحكام الدينية بناءً على مصالحهم ... نحن بحاجة إلى تصحيح هذا الأمر دينيًا واجتماعيًا». قال محمد، الوسيط من درعا، إنه إذا كان الناس غير متأكدين من أن النساء يحق لهن أن يرثن، فإنه يجد أنه «من المفيد الاعتماد بشكل أكبر على الجانب الديني، لأنه فعال جدًا في مجتمعاتنا».

من الواضح أن هناك بعض التوتر المحسوس بين المعايير المتضاربة لنظامي مبادىء قويين: الشريعة والمعايير العرفية الأبوية. ومن منظور العلوم السلوكية، من المرجح أن يؤدي هذا إلى ما يُعرف بالتنافر المعرفي- وهو شعور بعدم الارتياح عندما يتصرف شخص ما ضد الاعتقاد الذي يعتنقه.

وقد أظهرت الأبحاث كيف يمكن أن تتماشى السلوكيات في بعض الأحيان مع المعتقدات، بما في ذلك من خلال «النفاق[46]». والتدخلات القائمة على هذا الأمر وعلى الشريعة الإسلامية ممكنة، حيث يمكن تقديم الشريعة باعتبارها الخيار الافتراضي المتصور لحقوق المرأة في الميراث، مما يتطلب تبريرًا أو إنزال عقوبات عند مخالفتها[47].

الاختيار والقيمة العادلة والسيطرة

تريد النساء أن يتمكنّ من اختيار ما بين الحصول على حقوق الملكية أو التعويض الماليمقابل التنازل عن الحقوق. إذا كن يمتلكن ملكيات معينة، فقد أعربت بعض النساء عن رأي مفاده أنّهن لا يرغبن فقط في الاعتراف بأسمائهن كمالكات، بل وأيضًا في الحصول على صلاحيات اتخاذ القرار بشأن ممتلكاتهن والاستفادة منها. باختصار، هنّ يردّن حقوق الملكية الكاملة.

سوريا بعيدة جدا (تصوير: شربل قصيفي/المجلس النرويجي للاجئين)

46 دانييل بريولو وآخرون. "ثلاثة عقود من البحث في النفاق المستحث: تحليل تلوي. نشرة علم النفس الاجتماعي والشخصية"، سيج للنشر، 2019، 45:12.

47 يمكن القول إنّه كان جزءًا من التغيير الذي طرأ على إرث المرأة - قانونيًا ومجتمعيًا - في الأردن على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية. يرجى الاطلاع أيضًا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وماجنتا (2023).

وبحسب ظروفهن، فضلت بعض النساء تأمين حقوق الملكية، على سبيل المثال، «الحفاظ على العقار للمستقبل ولأطفالي». في حين فكّرت أخريات في تلبية احتياجاتهن في الأردن، قائلين: «نفضل الحصول على تعويض مالي، لأن وضعنا الحالي صعب للغاية».

وقالت بعض المشاركات إن النساء يرغبن في بيع أراضيهن لمحاولة إرسال أطفالهن للعيش في مكان آخر. وقد اختصرت إحدى النساء الوضع العام بجملة واحدة: «لو أنها تملك الخيار».

وقالت بعض النساء إنهن سيقبلن القيمة الجزئية لحصصهن، كحل وسط للحفاظ على ارتباط جيد مع أسرهن، بما في ذلك بعض النساء اللاتي شعرن أن موقفهن التفاوضي ليس قوياً. شاركت نايلة:

> ***«إذا أعطوا 500 دينار أردني لكل واحدة من بناتي، فنحن على استعداد للتنازل عن حقهم، لأنه من الافضل لنا أن يكون لدينا مبلغاً نقدياً نظراً للوضع الذي نحن فيه. «أعلم أنه إذا طالبت بالمزيد، فلن تحصل بناتي على أي شيء من ميراثهن... لقد تم تسجيل تنازلي على ورقة، لذا ليس لدي الآن أي دليل على حق بناتي.»***

ومع ذلك، قالت العديد من النساء إن التعويض لا ينبغي أن يكون «مبلغًا صغيرًا غير عادل». واتفق العديد من الرجال على هذا الرأي. قال أحد الرجال: تحقيق أفضل نتيجة للمرأة «حسب وضعها، طالما أنها هي التي تختار ما هو الأفضل لنفسها. ولكن إذا اختارت التعويض المالي، فيجب أن يكون مساويًا تمامًا للقيمة الفعلية للأرض.»

وبالمثل، قال حامد من دمشق إنه إذا «اختارت طوعًا التعويض المالي، وكان التعويض مساويًا لقيمة الحصة، فلا توجد مشكلة. لكن فرض هذا الخيار باعتباره الوحيد للمرأة أمر غير عادل.»

أعربت العديد من النساء في المناقشات الجماعية المركزة أيضًا عن رغبتهن في تسجيل الممتلكات - سواء كانت ملكية زوجية أو ملكية عائلية موروثة أو تم شراؤها بمدخراتهن الخاصة - بشكل فردي أو مشترك باسمهن. كما أرادت بعض النساء أن يكون لديهن سيطرة أكبر على الممتلكات، بما في ذلك القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بها وإدارتها والاستفادة منها.

ملكية على الورق، من دون سلطة

وروت أمل قصة والدتها التي ورثت 30 دونماً من الأرض عن والديها، وتعتقد أنها كانت مسجلة باسم والدتها، إلا أن إخوتها كانوا يتخذون القرارات ويزرعون الأرض ويستفيدون منها ويرفضون إعطائها أياً من العائدات.

وطلبت منهم والدة أمل بيع دونم واحد للمساعدة في دفع تكاليف علاجها من السرطان، لكنهم رفضوا إعطائها أي شيء. وقبل وفاة والدتها طلبت من أمل وإخوتها المطالبة بحقوقهم في الأرض من أعمامهم.

IV

ما الذي يناسب النساء؟

مواجهة المستقبل (تصوير: شربل قصيفي/المجلس النرويجي للاجئين)

ما الذي يناسب النساء؟

بالنسبة للعديد من اللاجئات السوريات، فإنّ تجربة النزاع والنزوح قد أبرزت أهمية تأمين حقوقهن في الملكية لوضع الأساسات لمستقبلهن. كما وفرت للنساء فرصًا لفهم حقوقهن بشكل أفضل واتخاذ الخطوات الأولية نحو المطالبة بها.

بالنسبة لبعض النساء، ساعدت هذه التجربة في تأمين حقوق الملكية العقارية في سوريا بنجاح. ومع ذلك، فإن العديد من النساء الأخريات إما يعتزمن أو اتخذن بالفعل خطوات أولية للمطالبة بحقوقهن وتعرضن للعرقلة بسبب معارضة الأسرة وغيرها من العوائق ذات الصلة.

إن الوعي والاستعداد للمطالبة بالحقوق لا يكفيان لتغيير اختلالات القوة والمعايير الاجتماعية الثقافية التمييزية التي لا تزال قائمة في الأسر والمجتمعات. إن التدخلات المستهدفة والمرنة مع فهم دقيق لهذه الديناميكيات لديها فرصة جيدة لمساعدة بعض النساء في التقدم في مطالباتهن بالملكية.

يجب أن تستند هذه المطالبات إلى خيارات النساء وظروفهن الفردية. لتأمين حقوق المرأة في امتلاك الملكية والسيطرة عليها والاستفادة منها على نطاق أوسع، من المهم العمل مع أفراد الأسرة الذكور والأطراف الثالثة المؤثرة.

وقد يساهم إصلاح القانون أيضاً في هذه العملية، ولكن الخبرة والبحوث تشير إلى أنّ هذا الأمر نادراً ما يكون فعالاً بمفرده، وخاصة في المجتمعات الأبوية[48]. ويجب أن تساعد التدخلات النساء في تأمين حقوقهن في الملكية بشكل عملي.

ومع ذلك، لا يوجد بحث قوي كافٍ حول ما ينجح مع النساء في التغلب على العوائق الاجتماعية والثقافية[49]، وخاصة في السياقات الإنسانية. وقد تمّ اقتراح العديد من التوصيات لإصلاح القانون، إلى جانب أمثلة على النهج التجريبية التي تستهدف الجهات الفاعلة المختلفة المعنية، حتى لا تضطر النساء بعد الآن إلى اتخاذ خيارات مستحيلة.

ومن الناحية المثالية، يجب أن تكون هذه التوصيات مصحوبة بمزيد من البحوث التقييمية ومنهجيات التعلم. ومن غير المرجح أن توفر التدخلات من هذا النوع حلولاً سريعة، لذلك يوصى بأن تنسق الجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية والحكومية جهودها حيثما أمكن ذلك.

توصيات

الجمهورية العربية السورية

- ***الإصلاح القانوني يحظر التنازل عن الميراث حتى مرور فترة زمنية معينة (على سبيل المثال 6 أشهر) بعد الوفاة، وذلك للتقليل من حالات الإكراه التي تحصل في خلال فترة الفقد الأولي. وتوفير ضمانات هامة مماثلة لتلك التي أقرها الأردن للمرأة التي تتنازل عن حقها بعد انقضاء المدة، مثل عدم الاعتراف بالتنازلات ما لم تكن مصحوبة بأحكام صحيحة، ووجود قاضٍ يطلع جميع الورثة على عواقب التنازل، ومشورة من محامٍ يوضح قيمة الممتلكات[50].***
- ***الإصلاح القانوني يمكن المرأة من وراثة (أو على الاقل، استخدام أثناء حياتها) الممتلكات الزوجية حتى بعد وفاة الزوج؛ ويوفر للمرأة حقوقًا متساوية في الممتلكات الزوجية عند الطلاق[51].***
- ***الإصلاح القانوني: حماية المرأة من العنف، والذي يلغي بشكل لا لبس فيه أي تساهل فيما يتعلق بجرائم الشرف بالنسبة للرجال، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوقهم الخاصة.***

وضع خطة عمل مشتركة بين النساء والزعماء المحليين، وذلك بالشراكة مع النساء والزعماء المحليين، مع الأخذ في الاعتبار مسؤولية المرأة بموجب المادة 5(أ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالمعايير العرفية التمييزية التي تمنع المرأة من التمتع بحقوقها الخاصة وضمان الأمن.

48 على سبيل المثال، بهالوترا وآخرون "إصلاح حقوق الإرث للمرأة وتفضيل الأبناء في الهند" مجلة التنمية الإقتصادية (2020)." كيم "حق متساو في الإرث؟ حقوق الإرث والتحويلات بين الأجيال بين الجنسين في كوريا الجنوبية من 1981 إلى 2020 (2021).

49 رينيه جيوفاريلي وإليسا سكاليس، "ملخص الأدلة: هل تعمل الإصلاحات لصالح النساء؟" المساواة في الموارد (2020)، https://resourceequity.org/record/3175-evidence-brief-do-inheritance-reforms-work-for-women.

50 لمزيد من المعلومات حول الأردن، انظر مقال ميريام عباسة "الاستبعاد والأعراف: إنفاذ حقوق المرأة في الملكية في الأردن" في "قواعد على الورق، وقواعد عملية: إنفاذ القوانين والسياسات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، البنك الدولي (2016). مقتبس أيضًا من مقال ذا داي أفتر "حقوق الملكية في سوريا من منظور النوع الاجتماعي، https://tda- sy.org/wp-content/uploads/2022/02/الملكية-حقوق-EN-Web-1.pdf.

51 مقتبس من ما أوصت به النساء السوريات في مقال ذا داي أفتر 2021، و SWAP 2019.

الوكالات الإنسانية والتنموية

تصميم وتنفيذ مناهج مبتكرة تساعد في خلق خيارات واقعية للنساء بناءً على اهتماماتهن، مما يسمح لهن بالحصول على أفضل نتيجة ممكنة في ظل الظروف الحالية. قد يساعد النهج الذي يتضمن بعض الأنشطة التالية أو كلها النساء على حماية حقوقهن بشكل أفضل، مع تقليل العواقب السلبية إلى أدنى حد:

- ***حين يكون الوعي منخفضًا، يجب دعم النساء حتى يكون لديهن فهم أساسي لحقوقهن في السكن والأرض والملكية بموجب القانون السوري، بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الخيارات المتاحة أمامهن حتى يتمكن من المطالبة بحقوقهن من خلال طرق مختلفة (رسمية وغير رسمية).***

- ***تسهيل جلسات المناقشة التثقيفية التي تسمح للنساء بمشاركة الخبرات وتطوير حس التضامن تجاه بعضهن البعض. يمكن أيضًا تسهيل هذه المفاوضات بين الرجال والنساء وإعادة التفاوض حول الممارسات العائلية من خلال الحوار ولعب الأدوار.***

- ***بناء القدرات بالشراكة مع الزعماء الدينيين وزعماء القبائل وقادة المجتمع، بما في ذلك النازحين خارج سوريا وكذلك النازحين في سوريا، في ما يتعلق بالمبادىء التي ترعى حقوق الملكية، بالاستعانة بالشريعة الإسلامية[52]. ومن خلال هذه العملية، تحديد الحلفاء الذين يمكنهم تقديم الدعم كأطراف ثالثة لتسهيل المفاوضات العائلية بشأن القضايا العادلة.***

- ***توفير إمكانية وصول النساء إلى المشورة القانونية المستقلة. يجب أن يكون لدى مقدمي المشورة القانونية فهم واضح للضغوط المرتبطة بالمعايير الاجتماعية والثقافية والعلاقات الأسرية، وأي مخاطر للتعرض للعنف أو الأذى أو العنصرية التي قد تنتج عن المطالبة بالحقوق. كما يجب أن يكونوا مدربين بشكل جيد للقيام بالإحالات غير القانونية المتعلقة بالحماية، على النحو الذي قد تتطلبه العديد من هذه الحالات.***

- ***يمكن لمقدمي الخدمات أيضًا تقديم الدعم غير القانوني مثل الوصول إلى التخمينات المناسبة، وإدارة الأراضي، وربط النساء بأشخاص آخرين قد يكونون قادرين على تقديم الدعم. وقد يشمل ذلك أفراد الأسرة الداعمين، والنساء اللاتي مررن في السابق بعملية مماثلة، وقادة المجتمعات و/ أو زعماء القبائل المحترمين.***

- ***تقديم الدعم على أساس أساليب التفاوض أو الوساطة القائمة على التعاطف مع أفراد الأسرة المعنيين. وهذا من شأنه أن يعتمد على المعرفة بالحقوق ومجالات النفوذ المؤثر بالنظر إلى الظروف الخاصة للمرأة، وسوف يأخذ في الاعتبار الديناميكيات الاجتماعية والثقافية والأسرية ذات الصلة. ويعتمد النهج الدقيق المستخدم في كل حالة على موقف وتفضيلات المرأة المعنية.***

- ***بناء القدرات لزيادة قدرة المرأة على التفاوض مع أسرتها. يمكن أن يكون هذا مصحوبًا بأساليب لتعزيز موقفهن التفاوضي، مثل احترام قيم الملكية، أو الاتصال بحلفاء حقوق المرأة المجتمعيين أو الدعم القانوني الذي يستهدف لظروفهم الخاصة.***

- ***تطوير ونشر «نماذج واقعية» لكيفية القيام بإجراءات الميراث على نطاق واسع[53]. على سبيل المثال، مقاطع فيديو واقعية/ قصص مسلسلة لمجموعة من العائلات السورية التي تعترف بحقوق المرأة في الملكية. يمكن أن تشمل أيضًا قصصًا عن العائلات الأردنية، والتركيز على كيف أصبح ميراث المرأة هو «القاعدة (الجديدة)» في جميع أنحاء الأردن.***

52 يرجى الاطلاع على سبيل المثال، منظمة أنقذوا الأطفال ومنظمة الأغذية والزراعة: حقوق الأطفال والنساء في الملكية والإرث في المزمبيق: عناصر استراتيجية التدخل الفعّالة" (2009).

53 يرجى الاطلاع على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وماغنتا (2023).

- ***تطوير أساليب تستخدم فيها القيم الاجتماعية الثقافية الصحيحة لإعادة تشكيل السيناريوهات والسلوكيات باستخدام أساليب التواصل الإيجابية، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية على مدى فترة طويلة[54]. على سبيل المثال، عندما يعتني الرجل بأخواته/ ابنته/ زوجته ويكون «مسلمًا صالحًا» يتبع الشريعة الإسلامية، عندما يدرك حقوقه وقدرته على الإدارة والاستفادة من الحق.***

- ***تكييف أساليب العمل الأسري[55] للعائلات التي تمتلك أراضي زراعية. تسهيل المناقشات الأسرية ومع العائلة الممتدة. التخطيط والتفاوض بشأن الأدوار المتعلقة بالدخل واستحقاقات الرعاية والإنتاج الزراعي والميراث. وهذه الأمور ليس لها تأثير كبير على مساعدة النساء في الحصول على سلطة اتخاذ القرار فحسب، بل وأيضًا الوصول إلى الموارد والتحكم فيها.***

- ***تنفيذ برامج تركز على الرجال، استنادًا إلى علم تغيير السلوك. على سبيل المثال، تسليط الضوء على التنافر المعرفي بين الرجال الذين يعارضون الشريعة، ودعم الآباء لتقسيم الميراث على أساس الشريعة أثناء حياتهم، كوسيلة لرعاية بناتهم وزوجتهم. يمكن أن تكون هذه البرامج مصحوبة بإدراج بنود في العقود الزوجية تمكن من استعادة الأرض باسم المرأة وتحت سيطرتها.***

- ***الاستمرار في تجريب وإيجاد طرق للتغلب على الحواجز التشغيلية المرتبطة بالأزمات. على سبيل المثال، تقديم الدعم للقضايا والمساعدة القانونية للقضايا العابرة للحدود باستخدام محاميات أجنبيات (أو أطراف ثالثة أخرى) في سوريا مع خطة عمل نيابة عن النساء النازحات.***

الحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية

- ***تمويل مشاريع تجريبية مبتكرة تكميلية تكون شاملة وتستجيب للعوائق الاجتماعية والثقافية التي تواجهها النساء، وإجراء البحوث التقييمية، وبناء قاعدة الأدلة المتعلقة بالممارسات التمييزية المتغيرة، مع العلم أن هذا النوع من التغيير من غير المرجح أن يكون سريعًا أو خطيًا.***

54 يرجى الاطلاع على سبيل المثال، حملة سليمة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (2020).

55 يرجى الاطلاع، على سبيل المثال، "منهجيات العمل الأسري" في "تحويل العلاقات بين الجنسين في قطاع الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" (2013).

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

المجلس النرويجي
للاجئين
NRC

مواجهة المستحيل:

حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في سوريا